



اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيان من الرئيس

همرشولد، الأمين العام السابق ذات مرة "العناصر المعمرة قوية الاحتمال" لعملية المداولات التي تضطلع بها. ويجب أن تتمثل أهدافنا في مواصلة عملية تعزيز المعايير العالمية بغية القضاء على أكثر الأسلحة التي عرفها العالم فتكا، وتدعيم الرقابة على الأسلحة الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين، واستكشاف التدابير اللازمة للنهوض بمنع نشوب الصراعات والحل السلمي للتراعات.

ومع ذلك، سننظر كذلك في العديد من القضايا الجديدة، بما فيها بعض القضايا التي لم تشملها تماما بعد أية التزامات متضمنة في معاهدات رسمية أو في بعض الأحيان تلك التي لا تشملها أية التزامات على الإطلاق، مثل القذائف، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأمن المعلومات، وتسليح الفضاء الخارجي. ومجمل القول إننا نستكشف السبل لبناء وتدعيم هيكل الأمن والسلم الدوليين، بينما نسعى في نفس الوقت إلى توطيد الأساس الذي يجب أن يركز عليه هذا الهيكل. وفي اضطلاعنا بهذه الأدوار، يجب أن ندرك ضرورة تعديل مختلف سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بحيث

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بكل تواضع وتطلع أبدأ رسميا عملي رئيسا لهذه اللجنة. إن التحديات الأمنية الدولية في جدول أعمالنا واسعة النطاق وعميقة؛ فهي واسعة النطاق إذ تشمل قضايا على الصعيد العالمي، وعميقة إذ تتناول مسائل تؤثر على الأمن البشري في جذوره. في العام الماضي، قام المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام بالتحذير في تقريره السنوي من "أزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح". فلنبين في مداولاتنا التزاما جديدا بإحياء روح تعدد الأطراف التي لا غنى عنها في معالجة التهديدات التي يواجهها العالم اليوم. وقد يكون ذلك أكبر تحد على الإطلاق؛ تحد يجب ألا نخفق في أن نتغلب عليه.

وكما جرت العادة، سنتنظر اللجنة في بعض القرارات التي تحاكي قرارات أخرى اتخذت في دورات سابقة للجمعية العامة. وتلك القرارات هي ما أطلق عليه داغ

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التفاوت الضخم في القوى المتاحة للجماعة المهاجمة مقارنة بتلك المتاحة للدولة العظمى الأخيرة المتبقية.

وفي أعقاب هذه الأحداث التي صدمتنا بوحشيتها، تزايدت تساؤلات المراقبين في جميع أنحاء المجتمع الدولي "لماذا؟" - ولم يكن ذلك في محاولة لتبرير الهجمات بل لفهم حدوثها بغية تقليل فرص وقوع أحداث مماثلة مرة أخرى، وبينما لم يتوقع تقرير عام ١٩٨٧ للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية تماما الحد الذي سيتطور إليه الإرهاب ليصبح أولوية أمنية قصوى للمجتمع العالمي، فإنه أثبت بالرغم من ذلك حكمة عظمة بتسليط الضوء على أهمية معالجة الجذور الأصلية للصراع مع التحذير من الأسلحة ومن استخدام القوة كسبل ملائمة أو فعالة لحسم تلك الصراعات.

وأكد التقرير:

"بوسع العالم إما أن يواصل سباق التسلح بنشاطه المعهود أو أن يتحرك بوعي وسرعة مدروسة صوب تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر استقرارا وتوازنا ضمن نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر قدرة على الاستمرار، ولكن ليس بوسعه أن يفعل الأمرين معا". (A/CONF/130/39، الفصل الثاني، الفقرة ٤)

وبالنظر إلى الاتجاه الحديث لزيادة النفقات العسكرية وإلى تزايد المشاكل المزمنة المتعلقة بفقير البشر وبالتخلف، إلى أي مدى تقدمنا منذ ذكر تقرير عام ١٩٨٧ هذا وجود

"اعتراف متزايد بأن كلا من الإفراط في التسلح والتخلف يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين"؟ (المرجع السابق، الفقرة ٦)

والواقع أن جزءا كبيرا من جدول أعمال هذه اللجنة شكلته على مدى عقود الصعوبات التي واجهها العالم مدة

تساير تغير الزمن، كما يجب أن نؤكد من جديد دعمنا الجماعي للمبادئ الثابتة والمعايير العالمية المتفق عليها التي تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء على نحو سليم على مر السنين.

ووفقا لمثل قديم من بلدي، "مهما بعد تدفق الجدول، فهو لا ينسى مصدره على الإطلاق"، والمصدر النهائي لأعمالنا في مجال نزع السلاح هو ميثاق الأمم المتحدة بالطبع، الذي ينص في المادة ١١ على أن

"للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بترع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما".

وتشمل مصادرنا الأخرى مداولاتنا وولاياتنا السابقة وغير ذلك من التوقعات التي تلهمها المداولات التي تجرى في المؤتمرات الدولية وفي نطاق أنظمة المعاهدات المتعددة الأطراف.

وكثير من المبادئ الأساسية التي لا تزال تشكل لبنات سيادة القانون فيما يتعلق بترع السلاح تتجلى في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المعنية بترع السلاح، التي وجدت

"إن السلم والأمن الدوليين الدائمين لا يمكن أن يتحققا على أساس الإبقاء على القوات النووية التابعة للأحلاف العسكرية، كما لا يمكن المحافظة عليهما من خلال توازن الردع الهش أو من خلال مذاهب التفوق الاستراتيجي". (القرار دإ-٢/١٠، الفقرة ١٣).

والحقيقة الأساسية في هذا الحكم بعينه تأكدت من جديد بصورة فاجعة بالأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وهي أعمال ارتكبت رغم

اعتمدت الجمعية العامة قرارها الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، وضعت الأمم المتحدة بين أولوياتها القصوى القضاء الكامل على كافة أسلحة الدمار الشامل. ولا بد أن تظل تلك أولوية قصوى. وقد أعاد إعلان الألفية التأكيد على هذا الهدف بالتركيز على أهمية تنفيذ معاهدات نزع السلاح. ولذا، كان من المناسب أن تظل الأسلحة النووية، وهي أفك تلك الأسلحة، تحظى بالاهتمام الأكبر من جانب هذه اللجنة بينما يرحب العالم بالتطورات الإيجابية، وبينما هي ترسم معالم الطريق نحو إحراز مزيد من التقدم.

وينبغي ألا يقل اهتمامنا بمشاكل الامتثال للمعيار العالمي لترع السلاح، مثلما نعمل بالنسبة للمعيار العالمي لعدم الانتشار، فهما تحديان مترابطان، والتصدي لهما معا في هذه اللجنة يعني القيام بما هو أهم فعلا. ويتطلب هذا الجهد الجماعي التركيز على الأهداف التي لم تتحقق بعد في مجال القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويجب أن يكون هدفنا في هذا المقام التشجيع على تحقيق عملية العضوية في اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والامتثال لجميع أحكامهما، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالتأكد من تدمير المخزونات من الأسلحة وحظر المساعدة في الحصول على تلك الأسلحة.

أما بالنسبة للأسلحة التقليدية، فإن المؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١، قد أحرز تقدما في جعل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة أولوية دولية كبرى. ووفقا لبرنامج العمل الذي اعتمده ذلك المؤتمر، تعمل البلدان في شتى أنحاء العالم الآن على تكييف قوانينها وسياساتها لكي تتواءم والعزم الجديد على التصدي لهذه المشكلة الصعبة. وكما استمرت هذه المشكلة دون حل، ستظل تعرقل تحقيق أي تقدم إضافي في مجال نزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان والغوث الإنساني ومجالات أخرى كثيرة. ولم تصبح تلك الأسلحة

طويلة، في حل هذه المشاكل المترابطة ترابطا وثيقا. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يمكننا أن نرى بُعد المسافة التي يجب أن نقطعها في سبيل نزع السلاح لكي نصل إلى عالم خال من أية أسلحة للدمار الشامل وإلى عالم تحدد فيه الأسلحة الأخرى بما يلزم لتنفيذ الالتزامات الدولية وللمحافظة على الحدود والأمن الداخلي. وفي مداولاتنا خلال الأسابيع القادمة، ينبغي لنا جميعا ألا نتذكر مصدر جدولنا فحسب، بل غايته كذلك.

وينبغي لنا أيضا أن ندرس الطريق طيلة مسارنا، أي عملية مداولاتنا. وينبغي أن نقرأ ونولي الاهتمام لتقرير الأمين العام الذي أصدره مؤخرا عن إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة الأجزاء التي تدعو إلى تخفيض عدد التقارير التي على الأمانة العامة أن تصدرها، مما يخفف أيضا عدد الجلسات ويحسن التعاون مع الأفراد والجماعات في المجتمع المدني.

علينا أن نضمن أن تدلي اللجنة الأولى بدلها من أجل مواصلة عملية الإصلاح على نحو يعزز السلم والأمن الدوليين بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. وإنني أنوي التشاور مع المكتب في مسعى لتحديد الخيارات الممكنة التي يمكن أن تنظر فيها اللجنة لإلغاء متطلبات الإبلاغ التي لم يعد لها داع، ربما من خلال اعتماد أحكام الآجال المحددة، وإحكام تركيز قرارات اللجنة، مع الحد من عددها. وكما أبرز الأمين العام مزايا الإدارة على أساس النتائج، علينا كذلك أن ندلل على التزامنا بتحقيق نزع السلاح على أساس النتائج بضمن أن تكون قراراتنا قابلة للتقييم المرحلي بشكل منتظم.

وثمة رسالة أساسية أخرى في تقرير الأمين العام بشأن الإصلاح تتمثل في ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة التركيز على الأمور الهامة، وبالأخص التقيد بالأولويات التي تحددت في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والمؤتمرات العالمية المختلفة المعقودة خلال العقد الماضي. ومنذ أن

للتهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين نتيجة للتطورات التكنولوجية الجديدة.

وأخيرا، علينا أن نحقق كل ذلك بروح التعاون، لأنه لا غنى عن الاحترام المتبادل والتعاون المتعدد الأطراف، في نهاية المطاف، في إطار سعينا للتوصل إلى حلول عالمية للمشاكل الأمنية العالمية الواردة في جدول أعمالنا. فلنبين للعالم معا ما يمكن لتعددية الأطراف أن تحقّقه.

ويسرني أن أعطي الكلمة أولا للسيد جاياتنا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

السيد دانابالا (تكلم بالانكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة عمل هذه اللجنة. إن خبرتكم في التعليم والتنمية ونزع السلاح توفر لكم أساسا راسخا لقيادة أعمال هذه اللجنة الهامة. وأرحب ترحيبا خاصا بممثلي سويسرا وتيمور - ليشتي، اللتين انضمتا إلينا بوصفهما الدولة العضو ١٩٠ والدولة العضو ١٩١ في منظمنا. وأهنئ أيضا أعضاء هيئة المكتب الآخرين، وأتعهد بكامل دعم إدارة شؤون نزع السلاح لكم في كل جهودكم كيما تكون هذه الدورة مثمرة.

ولا بد أن تكون هذه الدورة مثمرة، لأن بعض المسائل الواردة على جدول الأعمال تؤثر على حياة البلايين من البشر في جميع أنحاء العالم بشكل أكبر مما ندركه أو مما نحن مستعدون للتسليم به. وإننا لم نأت إلى هنا لأداء طقوس جوفاء، وإنما للإبقاء على عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تدابير تتضمن القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل ووضع ضوابط فعالة للأنواع الأخرى من الأسلحة. وإن العديد من هذه المسائل، وخاصة تلك التي تتصل بالأسلحة النووية، ستشكل أيضا ظروف السلم والأمن الدوليين لأجيال مقبلة.

الصغيرة بعد موضوعا لالتزامات قانونية ملزمة متعددة الأطراف. وهذه المعايير العالمية تقوى عاما بعد عام بالنسبة لسلاح تقليدي فتاك آحر، هو الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي كلا هذين القطاعين، فإن الجهود الوطنية والمبادرات الإقليمية والمعايير العالمية مجتمعة لها قدرة هائلة على التخفيف من الأخطار الحقيقية على أمن البشر، لا سيما تلك التي تتهدد أرواح الملايين في البلدان النامية كل عام.

إن سلفي في الرئاسة، السفير أندريه إردوس، قد اختتم بيانه الاستهلافي في العام الماضي بقوله: "إن ما يتعرض للخطر هنا الآن، في قاعة الاجتماعات ٤، في مقر الأمم المتحدة في حريف سنة ٢٠٠١، هو بقاء جنسنا البشري ذاته وتأمين وجوده". (A/C.1/56/PV.3، الصفحة ٥).

وتعدلي الوحيد على ذلك الاستنتاج اليوم هو تغيير التاريخ إلى سنة ٢٠٠٢، لأن المخاطر إن كانت قد تغيرت، خلال العام الماضي فهي قد تزايدت. وعلينا أن نواصل جهودنا لاستكشاف طرق جديدة أكثر فعالية لتشجيع الدول على تسوية نزاعاتها بدون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وعلينا أن نواصل العمل على تخفيض عدد أسلحة الدمار الشامل وتعزيز مراقبة المخزونات المتبقية والمواد ذات الصلة حتى يتم القضاء عليها بشكل كامل. ومن الواضح أن علينا أن نبذل المزيد لتشجيع تخفيض الإنفاق العسكري مع تركيز انتباه العالم على الجذور الاجتماعية والاقتصادية الأعمق للتهديدات الأمنية. وعلينا أيضا أن نسلم بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان توفير نوع التدريب والتعليم الذي يمكن الأجيال القادمة من اتخاذ قرارات حكيمة بشأن القضايا الحيوية التي تعرض على هذه اللجنة. وعلينا أن نعزز القانون الدولي فيما ينسحب على نزع السلاح وتنظيم التسليح من خلال العمل من أجل الالتزام العالمي بالمعايير العالمية المتفق عليها وسن قوانين جديدة، حسبما تقتضي الحاجة، للتصدي

أجل هذه الأسباب، ومن أجل أسباب أخرى كثيرة، بوسع المرء أن يرى أن نزع السلاح يحقق أهم الأهداف الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة. وكل شخص هو صاحب مصلحة في نزع السلاح الذي يمثل إحدى الأولويات الجوهرية للأمم المتحدة منذ نشأتها.

ومن المثير للرشد، أن ننظر في حجم العمل الذي ما زال يتعين القيام به، ولا سيما فيما يتصل ببند طال العهد به في جدول أعمال هذه اللجنة - ألا وهو العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وعلى سبيل المثال، وبالرغم من الإنجازات الأخرى التي حققها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، إلا أن المؤتمر قد ضاعت منه فرصة غير عادية لمعالجة هذه القضية. وبالرغم من أن الخطة التنفيذية التي اعتمدها مؤتمر القمة قد أشارت إلى السلام والأمن بصفتهما مسألتين ضروريتين للتنمية المستدامة، إلا أنها أغفلت النفقات العسكرية في العالم في هذه السنة، والتي تقدر الآن بما يزيد على ٨٥٠ بليون دولار. ومع ذلك، ووفقا لآخر تقرير عن التنمية البشرية أعدته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن تحقيق جميع أهداف التنمية للألفية إذا زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٥٠ بليون دولار - وهو مجرد جزء بسيط من الإنفاق العسكري في الوقت الحاضر - واستدامت المساعدة الإنمائية الرسمية عند ذلك المستوى. هل وقعنا أسرى لمتلازمة أمن قائم على الأسلحة ونسينا أن نزع السلاح يحقق أهداف التنمية؟

لقد اقترحت مؤخرا - لنظر ورعاية دولة عضو أو أكثر - إنشاء لجنة دولية معنية بأسلحة التدمير الشامل تتألف من خبراء مرموقين من بلدان كثيرة تحت قيادة رئيسين أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب. وهذه طريقة لاستكشاف خيارات جديدة ولتعميق فهمنا الجماعي للمزايا الكثيرة التي يتيحها نزع السلاح للبشرية جمعاء. ويمكن لهذه اللجنة أن تنظر في المشاكل ذات الصلة بإنتاج تلك الأسلحة

إن كيفية تصدي هذه اللجنة لتلك التحديات ستتوقف إلى حد كبير على اختياراتها لتنظيم عملها. ويقدم الأمين العام في أحدث تقاريره بشأن تعزيز الأمم المتحدة بعض النصائح ذات الأهمية والتي جاءت في وقتها المناسب لجعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر فعالية. وقال إن من الأهمية بمكان أن تواصل الجمعية العامة بذل جهودها، لترشيد جدول أعمالها وتركيز جهودها على تحقيق نتائج تكون ذات صلة أكبر بالسياسة وذات أثر أعظم، وتتصل اتصالا مباشرا بأهداف إعلان الألفية. وبعبارة أخرى، فإنه يقصد أن تكون النتائج، أو، حسبما قلت أنت يا سيادة الرئيس، نزع السلاح على أساس النتائج.

ويتطلب ذلك أن تعمل اللجنة بمزيد من الجهد لإزالة البنود المشاركة المدرجة في جدول أعمالها، توخيا لعدم إضاعة الوقت والموارد على تقارير ومناقشات متكررة، وللحد من الازدواجية، ودمج القضايا التي بينها علاقات وثيقة في عملية تفاوضية متسقة.

وبالرغم من كثرة التحديات الموضوعية والإدارية، إلا أن مزايا جهود نزع السلاح للتغلب عليها كثيرة بقدر ما هي زاخرة. ويسهم نزع السلاح في منع الصراعات وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي وتخفيف حدة الأخطار التي تهدد اللاجئين وتعزيز أعلى حقوق الإنسان قيمة، ألا وهو الحق في الحياة.

ويحقق نزع السلاح مصالح التنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه الموارد البشرية والمالية النادرة، نحو أعمال أكثر إنتاجية كما أنه يساعد في التصدي للمشاكل البيئية المروعة الناجمة عن تطوير وإنتاج الأسلحة في الماضي وفي الحاضر. ويساعد التثقيف بشأن نزع السلاح في إعداد الجيل الأصغر على مواجهة تحديات أمنه من دون الاعتماد على أسلحة التدمير الدمار الشامل أو التهديد بالقوة أو استخدامها. من

بما في ذلك نظريات لا تستثني الاستخدام الاستباقي لتلك الأسلحة، حتى ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية.

وهل سيكون أفضل ما تُذكر به هذه السنة، سنة ٢٠٠٢، كونها الذكرى الخمسين لميلاد القنبلة الهيدروجينية، أم تحقيق شيء أكثر إيجابية للسلم والأمن الدوليين؟ الإجابة على هذا السؤال، هي إلى حد كبير، في متناولنا.

ولا يزال حتى الآن يختلط علينا أمر الحكم على جهود هذه السنة في ميادين نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. فعلى الجانب الإيجابي، يسرني أن أعلن لهذه اللجنة أن أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان اتفقت من فورها - في اجتماع لفريق للخبراء عقد الأسبوع الماضي في سمرقند - على نص لمعاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. واتفقت أيضا على أن توقيع المعاهدة ينبغي أن يتم في أسرع وقت ممكن. وهذا إنجاز له أهميته، ليس لدول آسيا الوسطى فحسب، بل أيضا للأمم المتحدة، التي ساعدت في هذا الجهد منذ عام ١٩٩٧، عملا بالقرار ٣٨/٥٢ سين. وهو قرار له أهمية أيضا، نظرا لأن التقارير أفادت ذات مرة بأن هذه المنطقة بما ما يزيد على ٧٠٠ سلاح نووي تكتيكي، دون ذكر ما يزيد على ٤٠٠ من الأسلحة النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي السابق التي أعادتها كازاخستان إلى روسيا قبل انضمامها إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥.

وعلى الجانب الإيجابي أيضا، فإن اتفاق تحديد من الأسلحة الذي أبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للحد من نشر أسلحتهم النووية الاستراتيجية قد غرس آمالا جديدة في أن ينتشر هذا التقدم في يوم ما في ميدان نزع السلاح الفعلي والشفافية والتحقق، وفي الوقت

وتخزينها وانتشارها واستخدام الإرهابيين لها، فضلا عن قضايا ذات صلة بوسائل إيصال تلك الأسلحة. ويمكنها أن تقدم تقريرا إلى المجتمع الدولي، يستهدف حفر التفكير من جديد والحث على اتخاذ إجراء ملموس للخروج بالعالم من ظل هذه الأسلحة - التي أصبح من المحتمل أن تستخدم في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى.

بيد أن إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف هو مسألة محتملة، وغير حتمية. وفي معرض الكلمة التي ألقاها الأمين العام أمام الدول الأطراف التي حضرت مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حذر الأمين العام من تراكم الصدا في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي استجابة مشؤومة لهذا التحذير، لم تجتمع لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذه السنة، وهي السنة التي كان يتعين عليها فيها أن تحيي الذكرى الخمسين لإنشائها، في حين أن مؤتمر نزع السلاح قد اختتم من فوره دورته الرابعة على التوالي بدون التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل.

وتصادف السنة القادمة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بترع السلاح ووثيقها الختامية التاريخية (١٩٧٨). غير أن التقارير تفيد بوجود زهاء ٣٠٠٠٠ سلاح نووي مخزون في شتى أرجاء العالم، كما أن النفقات العسكرية السنوية تقترب سريعا من الوصول إلى مبلغ تريليون دولار، دون حد أعلى منظور، وهناك ٦٣٩ مليون قطعة سلاح صغير وسلاح خفيف ما زالت في التداول في شتى أرجاء العالم. وبعد سنتين فقط من اتفاق الدول الحائزة للأسلحة النووية على تعهد لا لبس فيه في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية، ما زلنا نشاهد إشارات إلى نظريات استراتيجية تطالب باستخدام الأسلحة النووية -

الأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وحتى الآن، قدمت ٧٧ دولة بيانات عن نفقاتها العسكرية - تظهر زيادة بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ - ويتجاوز عدد الدول التي قدمت بياناتها إلى السجل هذا العام - وهو ١٢٠ دولة - الرقم القياسي للمشاركة الذي تحقق في العام الماضي. وما فتئت إدارة شؤون نزع السلاح تقوم من خلال عملها مع الحكومات المعنية، وما تنظمه من حلقات دراسية وندوات وما تصدره من منشورات بجهود كبيرة لتحقيق هذه النتائج. وأشجع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على أن تشارك في هذه التدابير. وأمل أن يأتي اليوم الذي تكون فيه جميع البلدان منضمة إلى عملية تقاسم منافع بناء الثقة والشفافية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أنوه بأن جنوب أفريقيا قد سنت قانونا يقتضي مشاركتها في السجل - وهو منال أمل أن تحذو حذوه البلدان الأخرى في السنوات المقبلة.

وفيما يتصل بالأسلحة الصغيرة، فإن الدول الأعضاء قد استجابت استجابة جيدة لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأسلحة الصغيرة في تموز/يوليه ٢٠٠١. وتشمل هذه الاستجابة إرسال ردود على طلبات الأمانة العامة بشأن تقديم تقارير وطنية عن أنشطتها التنفيذية، فضلا عن اتخاذ بعض الخطوات المشجعة إلى الأمام في رصد مدى الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتصلة بفرض حظر على الأسلحة، لا سيما في أنغولا وسيراليون وعدة بلدان أفريقية أخرى. إن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة يقوم الآن بعمله بشكل جيد، ومن المقرر أن يستكملة في أيار/مايو ٢٠٠٣. ومع زيادة تعزيز إجراءات التنسيق التي يقوم بها الأمين العام فيما يتعلق بآلية الأسلحة الصغيرة، تسعى إدارة شؤون نزع السلاح أيضا إلى الحصول على دعم من خارج الميزانية لإنشاء خدمة استشارية للأسلحة الصغيرة، وذلك للمساعدة

نفسه القيام تدريجيا بإدماج التزامات جديدة لترع السلاح من دول أخرى حائزة تلك الأسلحة.

ثم إن مصير الأسلحة النووية التكتيكية في العالم ظل أيضا موضوعا لعمل لم يُستكمل مدرج في جدول أعمال نزع السلاح النووي العالمي. ويرحب العالم ترحيبا خاصا بمبادرات جديدة فيما يتعلق بالتدمير الفعلي للأسلحة النووية، إضافة إلى موادها الانشطارية النووية ومركبات أدائها. وألاحظ في هذا الصدد أن مجموعة البلدان الصناعية الثمانية أعلنت في آخر مؤتمر قمة لها عقد في كاناناسكيس مبادرة شراكة عالمية مدتها عشر سنوات، وتكلف ٢٠ بليون دولار لمساعدة الاتحاد الروسي وبلدان أخرى في أنشطة نزع السلاح ذات الصلة بأسلحة التدمير الشامل، ومحدوني الأمل في أن تشارك منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الأنشطة.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى، أن ثمان دول قد وقّعت أو صادقت على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية منذ أن انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي المؤتمر المعني بتسهيل دخول المعاهدة حيز النفاذ، مما زاد العدد الكلي للأطراف الموقعة إلى ١٦٦ دولة، صادقت ٩٤ دولة منها على المعاهدة. ومن العلامات المشجعة على دعم هذه المعاهدة أن هناك جهودا دبلوماسية جديدة تجري حاليا لتحقيق هذا الهدف الكبير.

وأرحب أيضا بالقرارات التي اتخذتها كوبا للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمصادقة على معاهدة تلاتيلولكو، وهاتان خطوتان إضافيتان إلى الأمام من أجل إضفاء الطابع العالمي للقواعد العالمية لترع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وإضافة إلى هذا التقدم، زادت مشاركة الدول الأعضاء زيادة كبيرة السنة الماضية في تدبيرين هامين من تدابير الشفافية قدمتهما الأمم المتحدة - ألا وهما سجل

إدارة شؤون نزع السلاح لرصد التطورات العالمية في مجال الإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل، استنادا إلى مصادر متاحة للجميع، وتقديم تقرير مرة كل سنتين حول هذا الموضوع. وتسعى تلك الإدارة حاليا إلى الحصول على دعم من المؤسسات الخاصة والدول الأعضاء حتى يمكنها الاضطلاع بهذا الدور.

ومع ذلك نجد من الناحية الأخرى أن العديد من المعاهدات الهامة التي تساعد على مواجهة هذا التهديد لم تحقق العضوية العالمية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معاهدات الأمم المتحدة الاثنى عشرة بشأن الإرهاب لم تحقق العضوية العالمية، بينما لم تنجح حتى الآن الجهود المبذولة من أجل إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب أو اتفاقية بشأن قمع الإرهاب النووي. وفيما يتصل بإدخال تحسينات في الضمانات النووية، نجد أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أبدى أسفه مؤخرا لأن ٢٧ بلدا فقط هي التي قامت بإفاد بروتوكولات إضافية مع الوكالة. وأشار إلى أن هناك الكثير الذي يجب القيام به لرفع مستوى الأمن المادي للمواد النووية في جميع أنحاء العالم ولتحسين السلامة النووية. وشدد أيضا على أن مستويات تمويل الوكالة غير كافية للعديد من أنشطتها ذات الأولوية القصوى بما في ذلك الضمانات.

وأدى الانهيار الذي حدث في العام الماضي للجهود طويلة العهد الرامية إلى إبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى إثارة إحساس بحجبة الأمل لدى المجتمع العالمي بأسره. وقد مثل هذا التطور نكسة لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار والتصدي للإرهاب المتصلة بتلك الأسلحة الفتاكة. ويتمثل التحدي الذي يواجه جميع البلدان في مدى نجاحها في جعل المؤتمر المستأنف لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر

في تنفيذ برنامج العمل. وبفضل الجهود المشتركة للدول الأعضاء والجهود المستمرة لبعض المجموعات والأفراد في المجتمع المدني، يبدو أن مسألة الأسلحة الصغيرة قد وجدت الآن المكان الجدير بها في جدول أعمال تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف، الذي تنتمي إليه هذه المسألة بوضوح تام.

إن مسألة الألغام الأرضية، وهو موضوع لم نسمع عنه إلا أخبارا سيئة لسنوات عديدة مضت، آخذة الآن في الظهور كقصة نجاح لترع السلاح، على الرغم من أنه لا يزال يلزم بذل المزيد من الجهود في السنوات المقبلة للتصدي لهذه المشكلة في بلدان عديدة. ويوجد الآن ١٢٩ دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام و ٦٦ دولة طرفا في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ومما هو جدير بالتنويه أن عدد الأعضاء في هاتين المعاهدتين قد زاد هذا العام أيضا. ومن أجل المدنيين الأبرياء الذين ما زالوا يفقدون أرواحهم بسبب الألغام الأرضية والأجهزة غير المفجرة المتبقية من الصراعات المسلحة، أحيي الجهود المبذولة حاليا في المجتمع العالمي لمواجهة هذه التحديات الخطيرة لأمن البشر.

إلا أن هناك بعض التطورات التي حدثت هذا العام، والتي يصعب تحديد ما إذا كانت تعتبر من نواحي التقدم أم تعتبر من قبيل النكسات، نظرا لأن الظروف المحيطة بها لا تزال متقلبة تماما. وتتصدر قائمة هذه التطورات الجهود الدولية الرامية إلى تقليل خطر الإرهاب الذي ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بالأنشطة الجارية داخل الأمانة العامة، نجد أن الأمين العام أصدر في الشهر الماضي تقرير الفريق العامل التابع له المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب، الذي يتضمن ٣١ توصية تتعلق بالإجراءات اللازمة لمكافحة هذا التهديد العالمي، بما في ذلك عدة توصيات تتصل بترع السلاح. وتحث التوصية ١٨، على سبيل المثال، على النظر في إنشاء آلية في

بالمسألة الأولى، فإنه مما يبعث على الدهشة لحد ما أن نرى مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار لا تلقى سوى النذر اليسير من الاهتمام في النظم التعليمية في كل أنحاء العالم رغم خطورة المشاكل التي تسعى إلى التصدي لها. ويوضح تقرير التعليم السبيل إلى بذل جهود جديدة يمكن أن تساعد في علاج تلك الحالة، ومن المؤكد أن هذه الجهود سيحتاج إليها الجيل المقبل من قادة العالم ومن مواطنيهم.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف، فإنه مما يثلج الصدر أن نرى فريق الخبراء الحكوميين المكون من خبراء من بلدان شتى قد نجح في التوصل إلى توافق في الآراء حول تقرير بشأن هذا الموضوع، رغم قلة عدد التوصيات المحددة الواردة فيه. إلا أن مجرد وجود هذا التقرير، وبمجرد قيام الجمعية العامة بإدراج مسألة القذائف على جدول أعمالها أمر يمثل بادرة مشجعة على أن المجتمع العالمي قد بدأ ببطء التصدي للتحدي الذي طرحه الأمين العام في عام ١٩٩٩ عندما استرعى الانتباه إلى عدم وجود معايير متعددة الأطراف في هذا المجال.

إن عمل الدول على إعداد تدابير جديدة لبناء الثقة ومن أجل وضع مدونات سلوك تتعلق بإنتاج القذائف وتطويرها وتصديرها مشجع، إلا أنه للأسف لا تزال هناك مؤشرات قليلة على أن هذا التقدم يمتد إلى عالم نزع السلاح حيث يمكن القول بأن الحاجة إليه أشد. وعلى الرغم من ذلك، فالجهود مستمرة للتوصل إلى حظر تسليح الفضاء الخارجي. ونحن بحاجة إلى عزل تلك المنطقة عن الدخول في سباق تسلح - مثلما فعلنا في حالة قاع البحار وفي القارة القطبية الجنوبية - وحماية الأصول الفضائية لجميع الدول لصالح السلم والأمن الدوليين.

وقد أولت إدارة شؤون نزع السلاح انتباهها خاصا للبعد الخاص بتكافؤ الفرص بين الجنسين في نزع السلاح. ويتذكر الأعضاء أنه في العام الماضي، بالتعاون مع شعبة

المقبل لا ينتهي إلى ممارسة الباب الدائر التي تستمر ١٠ دقائق أو إلى ممارسة تبادل الاتهامات والالتزامات المضادة التي تستمر لمدة أسبوعين. ومن المؤكد أن المهارات الدبلوماسية للدول الأطراف يمكنها أن تضع سيناريوهات بديلة وتتفق على تدابير يمكن أن تكون مقبولة للجميع قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الجديد في عام ٢٠٠٦. وسيكون الفشل في تحقيق هذا الحل التوفيقى بمثابة خيانة لآمال العالم في مواجهة التهديدات المستمرة التي تشكلها الأسلحة البيولوجية سواء كانت من دول أو من جماعات إرهابية.

وتمثل الحالة فيما يتصل باستئناف عمليات التفتيش على الأسلحة في العراق تحديا آخر. ومما يثلج الصدر ما نشهده من تدفق الدعم الدولي من أجل استقامة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتصلة بالعراق، ومن أجل الحاجة إلى الامتثال الكامل لتلك القرارات. والواقع، أنه ينبغي كمبدأ عام أن تنفذ كل التزامات نزع السلاح تنفيذًا صارما. وتعد مسألة الامتثال من المسائل الحيوية بشكل مطلق لفعالية ومصداقية أنشطة نزع السلاح. ومن التطورات الجديرة بالترحيب أيضا موافقة العراق غير المشروطة على عودة المفتشين الدوليين. وكلما أمكن للمجتمع العالمي الإسراع بالتحقق من امتثال العراق لترع سلاحه وغير ذلك من الالتزامات المنصوص عليها في تلك القرارات، أمكن التعجيل بالجهود الرامية إلى الانطلاق صوب تنفيذ هدف آخر وارد في نفس القرارات إلا وهو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو هدف أيده جميع دول المنطقة بشكل صريح أو ضمني.

وثمة بندان إضافيان مدرجان في جدول الأعمال ما زالوا يشكلان تحديين جسيمين، وهما التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والقذائف. ومعروض عليكم الآن تقارير حول هاتين المسألتين أعدها أفرقة خبراء أنشأتهما هذه اللجنة وذلك لاتخاذ إجراءات بشأنها هذا العام. وفيما يتصل

السلاح، على الرغم من الافتقار إلى الموارد والنظم الداخلية التمييزية في محافل نزع السلاح والتشيط النشط من بعض الحكومات.

ومن المستحيل عليّ أن أعطي جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال، ناهيك عن المسائل غير الواردة في جدول الأعمال التي ينبغي أن ترد فيه. والأمر الأكثر أهمية هو أن نتأبر في جهودنا من أجل تحسين ظروف السلم والأمن الدوليين في هذا العالم المدجج بالسلاح بصورة خطيرة. والحكم الذي سيصدر علينا لن يكون على أساس الجوائز التي نحصل عليها، ولكن على أساس العقوبات التي تتغلب عليها في هذا المسعى البطولي. وينبغي أن نتذكر كلمات فيجايا لاكشمي بانديت، الرئيس المميز السابق للجمعية العامة الذي قال "العرق وقت السلم يوفر الدم وقت الحرب". وقبل كل شيء، ينبغي ألا يجيد نظرنا عن عالمية نطاق المبادئ والقيم التي تكمن في جوهر نظام السلم والأمن بميثاق الأمم المتحدة - وهو نظام يعترف بالمساواة بين جميع الدول في ظل سيادة القانون، ويجب أن يتفهم رعاياها أن أفضل وسيلة لتحقيق مصالحهم الوطنية ذاتها هي تحقيق المصالح المشتركة للبشرية.

وبعد عامين فقط من اعتماد الإعلان بشأن الألفية، ينبغي أن نتذكر أيضا القيم الأساسية الضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين التي تم التأكيد عليها في الإعلان: الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة. وإن تحقيق تلك المبادئ والقيم يرتبط ارتباطا لا ينفصم بعملية نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبدأ اللجنة الآن مناقشها العامة بشأن كافة بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

النهوض بالمرأة ومكتب المستشارية الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، أصدرنا سلسلة من المذكرات الإعلامية بشأن منظورات تكافؤ الفرص بين الجنسين في نزع السلاح. وتعترم الإدارة مواصلة التزامها بتعميم منظور تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعهدت بوضع خطة عمل في هذا الشأن، الغرض منها ترجمة ذلك المفهوم إلى أفعال.

ومع ذلك، هناك مجالات أخرى لم نشهد فيها إلا تقدما ضئيلا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تتضمن مواصلة جمهورية كوريا الشعبية عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن إعلان بيونغيانغ الذي أصدرته اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا ينص على أن كلا البلدين سيمتثلان لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، فقد اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢١ أيلول/سبتمبر قرارا يشير مع الأسف إلى أن المناقشات بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية لم تحقق تقدما ملحوظا في قضايا مهمة، منها توفير المعلومات وتنفيذ الضمانات. ونحن نرحب باحتمال إجراء حوارات ثنائية أخرى تبرز تقدما في هذا الصدد.

وفي جنوب آسيا، شهدنا مؤخرا - مرة أخرى - أخطارا نووية تذكرنا بأزمة الصواريخ الكوبية. ومع ذلك، تواصل الإمدادات الأجنبية إشعال لهيب سباق التسلح في تلك المنطقة. وفي أماكن أخرى، من المؤسف أن معاهدة بيليندايا - وهي الميثاق التاريخي لحظر وضع أسلحة نووية في القارة الأفريقية - لم ينضم إليها إلا ١٣ طرفا. وهذا أقل من ربع عدد الدول التي وقعت على تلك المعاهدة التي لم ينضم إليها عضو جديد منذ عام ١٩٩٩.

ولن تكتمل ملاحظاتي ما لم أحيي المنظمات غير الحكومية التي تواصل بشجاعة عملها من أجل قضية نزع

الأهداف الأوسع للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي مناسبات شتى، أعربت المكسيك عن عميق قلقها لعدم بذل جهود قيمة من جانب الدول النووية الخمس لتحقيق القضاء الكامل على ترساناتها النووية، وأيضا للدلائل المفزعة على تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية.

وقد ازداد هذا القلق نتيجة لعدم اتخاذ الهند وباكستان وإسرائيل إجراءات جادة لكي تصبح أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأيضا لاستحالة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط.

وتؤيد المكسيك تعزيز وضع منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية وتشجع دول وسط آسيا الخمس للإبرام المبكر لمعاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

وفي هذا السياق القاتم، لا يسعنا إلا أن نرحب بقرار كوبا مؤخرا أنها قد قررت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. ومما لا شك في أن هذين الإجراءين سيؤديان إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ومع ذلك فلا يمكن أن تقتصر جهود المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح النووي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمكسيك تعتقد أنه لا يمكن، ولا ينبغي التشكيك في أهمية مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض. ونحن نؤيد مختلف المقترحات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي ينبغي أن يتضمن بوضوح إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي.

ويظهر تأييد المكسيك المطلق للاقتراح بأن يتناول مؤتمر نزع السلاح مسألة نزع السلاح النووي في الوثيقة

البندان ٥٧ و ٥٨ والبنود ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتصلة بترع السلاح والأمن الدولي

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن الوفد المكسيكي، يسرني أن أعرب عن أحر تهانينا لكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أشكركم على بيانكم الاستهلاي الموضوعي. ودعوني أؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على دعمنا أثناء عمل اللجنة. وأعتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة السفير أندريه إيردوس على أدائه أثناء رئاسته للجنة الأولى خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام دانابالا على البيان الاستهلاي المهم والمفيد الذي أدلى به منذ لحظات، وخاصة على مطالبته بدورة مثمرة. ومما لا شك فيه أن حالة جدول أعمال نزع السلاح الدولي تستحق ذلك.

اتسمت السنة التي مرت منذ اجتماعنا في هذا المحفل في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بالمكافحة الدولية ضد الإرهاب وبالجهود الدولية لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة نووية وأسلحة أخرى للدمار الشامل. وفي ذلك السياق، وفي وقت ينبغي فيه أن نضاعف جهودنا لتحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، رأينا على العكس من ذلك ظهور نظريات مقلقة تضع استخدامات جديدة لهذه الأسلحة. وتؤكد المكسيك مجددا التزامها القوي بالقضاء الشامل على الأسلحة النووية، وهذا الأمر يشكل أولوية دائمة لسياستها الخارجية وهدفا ما فتئ المجتمع الدولي يسعى إلى تحقيقه منذ عقود.

وقد سبق التسليم بأن أي افتراض بجيازة دولة لأسلحة نووية إلى أجل غير مسمى لا يتماشى مع استقامة واستدامة عدم الانتشار الدولي النووي وأيضا لا يتماشى مع

بروتوكول للتحقق، كما حاول المجتمع الدولي أن يفعل خلال السنوات العديدة الماضية. ومع ذلك، بالرغم من هذا الموقف القائم على المبدأ، نحن ندرك الصعوبات التي ظهرت، ومستعدون لإبداء مرونة في البحث عن آلية تمكننا من التغلب على الجمود الحالي ومن تحقيق هدفنا. ونثني على رئيس المؤتمر الاستعراضي لتفانيه ومثابرتة، ونشجعه على مواصلة بذل جهوده. وفي الوقت نفسه، ندعو كل الوفود إلى إظهار روح بناءة في هذه العملية.

في هذه السنة ترم الذكرى العاشرة لبدء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونحن يسرنا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قدمت طواعية معلومات عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة التقليدية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١. ومع ذلك، تلك الأداة لبناء الثقة لم تحقق العالمية المرغوبة، لأسباب درستها مختلف أفرقة الخبراء المسؤولة عن الإبلاغ عن صونها وتحسينها.

وهذه الأسباب تتضمن عدم قدرة أفرقة الخبراء التوصل إلى اتفاق بشأن إدراج تدابير لضمان الشفافية في أسلحة الدمار الشامل، وفقا للمبادرة الأصلية التي أقيم السجل في إطارها. وربما ينبغي للجنة الأولى أن تفكر في العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف في سياق القرار الذي دأب وفد هولندا تقليديا على تقديمه. ولعل الوقت قد حان لتنظر الدول الأعضاء في طرق جديدة للوفاء بالتزام تحقيق الشفافية في أسلحة الدمار الشامل.

لقد أسهم المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية إسهاما كبيرا في القانون الإنساني الدولي. بمد نطاق تطبيق الاتفاقية وبروتوكولاتها لتغطي كل حالات الصراع المسلح، وإعادة تأكيد العزم على إحراز تقدم مستمر بشأن مسائل مثل الأجهزة المتفجرة

الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في ١٩٧٨، التي ترى المكسيك أنها لا تزال نافذة المفعول تماما. والفقرة ٤٥ من تلك الوثيقة تذكر أن الأولوية القصوى في مفاوضات نزع السلاح ستكون للأسلحة النووية.

لقد كان للمكسيك شرف رئاسة المؤتمر الثاني المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في هذه المدينة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. والإعلان الختامي المعتمد في ذلك المؤتمر أكد من جديد التزام المشاركين بمقاصد وأهداف المعاهدة وبدء نفاذها في وقت مبكر.

في الفترة التي تلت المؤتمر، شجعت المكسيك بالاشتراك مع دول أطراف أخرى في المعاهدة، على بدء نفاذ المعاهدة. وسيقدم الوفد المكسيكي مسحا مفصلا لتلك الأنشطة في اجتماع يعقد في أثناء عمل اللجنة الأولى. وستقدم المكسيك، بالتنسيق وثيق مع وفدي أستراليا ونيوزيلندا أيضا مشروع قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى اللجنة للنظر فيه.

والمكسيك ترحب بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين الموكول إليه إعداد تقرير بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها، وفقا للقرار ٣٣/٥٥ ألف. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعرب عن تقديرنا لوفد البرازيل، الذي أسهم، بصفته رئيسا، في إكمال التقرير. وبالرغم من أنه لم يكن ممكنا تقديم توصيات، فإن هذه الممارسة كانت مفيدة لأنه جرى تناول المسألة في محفل للأمم المتحدة للمرة الأولى. والمكسيك مقتنعة بأن وضع صكوك دولية ملزمة قانونا بشأن مسألة القذائف من كل جوانبها ينبغي أن يتم في إطار متعدد الأطراف عالمي غير تمييزي.

لا تزال المكسيك تعتقد أن أفضل طريقة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي عن طريق التفاوض بشأن

إن التوفر المفرط لهذا النوع من الأسلحة أكثر وضوحا في مناطق الصراع. وتتضمن عمليات حفظ السلام المتنوعة التابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، عنصرا لنزع السلاح يرمي إلى جمع وتدمير الزائد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تهدد استقرار وأمن البلدان التي خرجت من صراعات ودخلت مرحلة بناء السلام. ومع ذلك، فإن المسؤولية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنتاجها تقع على كل الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة والمستوردة.

لقد أحطنا علما بمختلف الاجتماعات والمبادرات الإقليمية التي جرت منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة، وشاركنا مشاركة نشطة فيما يسمى المبادرة الفرنسية - السويسرية لوضع استراتيجية سياسية لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذلك بتعزيز الشفافية والانفتاح الدائمين في هذه العملية. كما لاحظنا أيضا أن واحدا من المعوقات الرئيسية للتنفيذ الكامل للتدابير المتفق عليها في برنامج العمل يتمثل في التعاون والمساعدة الدوليين غير الكافيين، بالرغم من أن الالتزامات المقطوعة في هذا المجال واردة في الجزء ثالثا من البرنامج.

والمكسيك تتساءل عن التفسير الذي سنقدمه إلى مؤتمر الدول الأطراف في ٢٠٠٣ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وإذا ما أدت الحالة الراهنة فيما يخص عدم توفر تدفقات المعونة المالية الدولية إلى الفشل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحتها والقضاء عليها، سنصل إلى ذلك المؤتمر بكشف حساب يبين تنفيذا غير متكافئ، تتباهى فيه المناطق الصناعية بالتقدم الذي حققته بينما لن يكون لدى مناطق العالم النامي ميرا للاحتفال.

المتبقية من الحرب، التي ثبت اليوم أنها تسبب معاناة إنسانية كبيرة.

وبالنسبة لحكومة المكسيك، من المهم أن نستجيب استجابة منسقة بخصوص هذه المشكلة الإنسانية. ونحن نؤيد بدء مفاوضات قريبا بشأن بروتوكول إضافي جديد للاتفاقية يحظر أو يقيد استخدام أية ذخائر من المحتمل أن تصبح أجهزة تفجيرية متبقية من الحرب من شأنها إحداث أضرار إنسانية، مع اتباع نهج يحقق توازنا بين المتطلبات العسكرية والعواقب الإنسانية. وستسهم المكسيك في اعتماد صك له ذلك الهدف في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

والمكسيك لن تدخر جهدا في كفاحنا المشترك للقضاء على التهديد الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد. وحكومة بلدي مقتنعة بأننا لن ننجح في إنقاذ البشرية من هذا الوبال إلا بالالتزام الصارم من جانب المجتمع الدولي، وتناشد الدول التي ليست أطرافا بعد في اتفاقية أوتوا الانضمام إلى ذلك الصك القانوني الدولي. وسواصل بنشاط تعزيز إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها تنفيذا فعالا، وسنكون من بين مقدمي مشروع القرار الذي سنتظره اللجنة الأولى بشأن هذا الموضوع.

وفقا لأحر التقديرات المنشورة في الدراسة الاستقصائية بشأن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٢، زاد عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنحاء العالم ووصل الآن إلى حوالي ٦٤٠ مليون قطعة. وهذا الاتجاه المتزايد لم يقابل بتنفيذ التدابير، على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، التي اتفق عليها في برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة في ٢٠٠١.

الذي يرأسه السفير ميغيل مارتين - بوش، والذي يتضمن مجموعة من التوصيات لتعزيز التثقيف في هذه الميادين.

كما أننا سنعرض مشروع قرار يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح، بوصفه متابعة للقرار ٣٣/٥٥ (ألف)، من أجل توفير المبادئ التوجيهية لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

السيدة ويهلان (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية):

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي، على تعيينكم رئيسا لدورة هذه السنة للجنة الأولى للجمعية العامة. كما أود أن أشكر كلا منكم ومن وكيل الأمين العام دانابالا على بيانكما الحافزين على التفكير.

وأتشرف بأن أقدم إسهاما في المناقشة العامة نيابة عن البرازيل، وجنوب أفريقيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا، وهي شركاء في ائتلاف البرنامج الجديد. وأود في نفس الوقت، أن أعطي اللجنة فكرة عامة عن موقف الائتلاف من عدد من المسائل الواردة تفصيلا في مشروع القرارين اللذين سنقدمهما في هذه الدورة.

ويبنى مشروع القرار الأول منهما، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة لجدول أعمال جديد"، على قاعدة العمل السابق لائتلاف البرنامج الجديد، بما في ذلك عمله في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠٠٠ وفي اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي. وبذلك يمثل إسهاما للائتلاف في عملية الاستعراض الجارية وفي أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد بشدة أن الأحداث المفزعة التي وقعت قبل سنة في هذه المدينة قد أكدت أهمية النهج المتعدد الأطراف نحو نزع السلاح. فهذه الأحداث، وإمكانية استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل،

وترى المكسيك أن جدول أعمال مؤتمر الدول الأطراف في سنة ٢٠٠٣، بالإضافة لاستعراض برنامج العمل، ينبغي أن ينظر بدوره في تلك البنود التي لم تستكمل، من قبيل أنشطة الوسطاء في الاتجار الدولي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحظر استخدام المدنيين لها، وحظر مبيعات الأسلحة للجهات الفاعلة من غير الدول.

وقد مرت سنتان على اعتماد الجمعية العامة للإعلان بشأن الألفية، ولم يحرز تقدم كبير في اتجاه القضاء على أسلحة التدمير الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. فالخلافات مستمرة بين الدول الأعضاء بشأن عقد مؤتمر دولي، اقترحه أولا الأمين العام قبل عدة سنوات، بغية تحديد طرق القضاء على التهديدات النووية - وقررت المكسيك تعزيز هذه المبادرة في سنة ٢٠٠١، فقبولت بتحفظات رئيسية من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفيما يبدو هناك معايير مزدوجة في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إعلان الألفية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالرغم من ذلك، تعتقد المكسيك بشدة أنه يجب أن تتاح للدول الأعضاء في المنظمة الفرصة لتحليل شتى قضايا نزع السلاح في ضوء الحالة الدولية الراهنة. وهذه ممارسة كان ينبغي أن تكون جرت بالفعل. ومن ثم، نحن نساند دعوة حركة عدم الانحياز لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في المستقبل القريب.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان بدون الإشارة إلى مبادرتين إضافيتين اتخذتهما المكسيك في الدورة الحالية. ففي متابعة للقرار ٣٣/٥٥ (هاء)، المعنون "دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، سيقدم الوفد المكسيكي مشروع قرار بشأن تقرير فريق الخبراء،

التحريبية؛ وفي الإعراب عن قلقنا العميق إزاء احتفاظ الدول الثلاث التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم الانتشار بخيار الأسلحة النووية ودعوها إلى أن تفعل ذلك وأن تدخل إلى حيز النفاذ النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وفي السعي لاستئناف المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي؛ وفي الرغبة في منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ودعوة مؤتمر نزع السلاح لإعادة إنشاء لجنة مخصصة للتعامل مع هذه القضية؛ وفي مناقشة الدول الحائزة للأسلحة النووية الاحترام الكامل لالتزاماتها الراهنة المتصلة بالتأكدات الأمنية ومن أجل إصدار توصيات بشأن هذه القضية تقدم لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥.

أما النهج الناشئة التي تعطي دوراً أوسع للأسلحة النووية، بما فيها استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتبريرات جديدة لاستعمالها، فتجعل دواعي قلقنا أكثر إلحاحاً. فهناك تراكم للحظر النووي وثمة توجه مزعج للجمع بين النشر المحتمل للأسلحة النووية التبعوية والأسلحة التقليدية. وهذا التوجه من بين الضغوط الأفقية والرأسية الكثيرة التي توسع نطاق التهديدات النووية والتهديدات ذات الصلة التي تواجهها.

وفي محاولة لتسليط الضوء على التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية التبعوية بالذات، سنقدم نحن بوصفنا شركاء في ائتلاف البرنامج الجديد مشروع قرار ثان بشأن هذا الموضوع. وسيشمل مشروع القرار دعوة لإعطاء أولوية للحد من الأسلحة النووية التبعوية وأن ينفذ ذلك بطريقة شفافة وقابلة للتحقق وغير قابلة للانتكاس. كما سيضم دعوة لمزيد من خفض الوضع العملي للأسلحة النووية التبعوية.

سلطت الضوء على أهمية القضاء التام على الأسلحة النووية. وكانت هذه الأحداث بمثابة صيحة للإيقاظ. وقد حان الوقت لاتخاذ الإجراءات الضرورية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وفي سنة ١٩٩٥، جددت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التزامها بمتابعة المفاوضات بنية حسنة بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي. وبحلول الوقت الذي نصل فيه إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في سنة ٢٠٠٥، سيكون قد مرّ عقد كامل. وقد حددت التعهدات التي قطعتها الدول الأطراف في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في سنة ٢٠٠٠ الخطوات العملية التي يتسنى بها إحراز مثل هذا التقدم. وتوفر العملية الجارية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار إطاراً لتيسير ذلك. ويجب علينا، كمجتمع دولي، أن نتخذ الخطوات العملية المتفق عليها. إن عجزنا المستمر عن اتخاذ قرار يدعنا عرضة لحدث نووي بنفس الدرجة. كما في أي وقت في تاريخنا.

ونعتقد أن مشروع القرار الأول للائتلاف يمثل فرصة لتوطيد وتعزيز الإسهام الذي يمكن للمعاهدات التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض أن تقدمه للأمن النووي الدولي. وقد تخلفنا بالفعل في هذا المسعى. وحان الوقت الآن لإعادة تنشيط المناقشة الأوسع نطاقاً بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وبدون تكرار محتوى القرار الأولي لائتلاف البرنامج الجديد، أحث الدول التي تشاركنا الرأي على الانضمام لنا: في دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة للتعامل بالتحديد مع نزع السلاح النووي؛ وفي الرغبة في رؤية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل حيز النفاذ في أسرع فرصة ممكنة مع تأكيد وقف جميع التفجيرات

ومشتركة في سبيل تعزيز معاهدات وإجراءات عدم الانتشار ونزع السلاح ذات الأهمية الحيوية.

لقد اتخذت دول عديدة إجراءات حاسمة. وبدأت مجموعة الثمانية من جهتها في اجتماع عقد في كاناناسكي، بكندا، شراكة عالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل تتوخى منع الإرهابيين أو من يؤوونهم من الحصول على الأسلحة والقذائف والمواد ذات الصلة والتجهيزات والتكنولوجيا النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية أو البيولوجية، أو من تطويرها. والتزمت مجموعة الثمانية برفع المبلغ إلى ٢٠ بليون دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، بغية تدمير الأسلحة الكيميائية، وتفكيك الغوصات النووية المسحوبة من الخدمة، والتخلص من المواد الانشطارية وتوظيف العلماء الذين كانوا يعملون في مجال الأسلحة. وقد دعا قادة مجموعة الثمانية جميع الدول الأخرى إلى المشاركة والمساهمة، وهي تسعى أيضا إلى التشجيع على اعتماد المعاهدات والصكوك الدولية التي تهدف إلى منع انتشار أسلحة أو لوازم الدمار الشامل والقذائف والتكنولوجيا ذات الصلة أو حيازتها بطريقة غير مشروعة وإضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدات والصكوك وتنفيذها بالكامل.

وأهم هذه الصكوك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال مسألة تحقيق عالميتها تشكل أولوية رئيسية بالنسبة إلى كندا. لهذا السبب، أسعدنا أن نرحب بقرار كوبا بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. وتلك الخطوات الطيبة تعزز أسس تعددية الأطراف القائمة على القواعد لمجابهة التهديدات، الجديدة والقديمة، الموجهة للأمن الدولي. وتناشد كندا إسرائيل وباكستان والهند - أي الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية - أن تنضم إليها.

ويؤكد الائتلاف أنه لا يمكن إبقاء ترك ما اتفق عليه دوليا من نزع السلاح النووي واستراتيجيات إجراءات عدم الانتشار معطلة بلا نهاية. وبوسع مشروع القرارين اللذين نتقدم بهما أن يعمل بمثابة حفاز من أجل إحراز تقدم ذي معنى والقيام بعمل ملموس، وفيهما المرونة العملية الضرورية لتلبية شواغل جميع الدول التي ترى نفس الرأي. ومن أجل تحقيق نتائج إيجابية للنقاش في هذه الدورة، ندعو الدول التي تشاركنا الرأي إلى تأييد مشروع قرارنا في روح من الاهتمام العالمي المشترك.

وأخيرا، أود، بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالإعلان عن نية كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وفي نفس الوقت، نرحب باتفاق أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على نص معاهدة لإقامة منطقة خالية من السلاح النووي في آسيا الوسطى.

السيد ويستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن التهاني لكم، سيدي الرئيس على انتخابكم وعلى بلاغتم في وقت سابق هذا الصباح عند افتتاح مداولتنا. وفي الأسابيع القادمة، سنفعل كل ما في وسعنا لمساعدتكم على النجاح.

لقد اجتمعنا قبل سنة في ظل حدث بشع جعلنا جميعا نشعر بأننا عرضة لأخطار جديدة تتهدد أمننا. وبدون تصويت، أيدنا تعددية الأطراف بوصفها مبدأ رئيسيا في مكافحتنا للإرهاب. وأدركنا ضرورة إنجاح عمل تعددية الأطراف لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. والآن، بعد مرور سنة من الأحداث الدرامية - الذي أزال الكثير منها الغشاوة عن الأنظار في مجالنا - نجتمع مرة أخرى مضطلعين بمسؤولية ملحة عن وضع معايير جديدة لتدابير عملية

وتتمثل أولوية قصوى ذات صلة بذلك في تعزيز

(تكلم بالفرنسية)
إن أحداث السنة الماضية تعزز بالتأكيد الحجج المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستسعى كندا هذه السنة مجددا للحصول على دعم اللجنة بتوافق الآراء للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وتبرز تلك الأحداث بوضوح أيضا المساهمة الحيوية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشي على حملتها الرامية إلى تعزيز الضمانات، ونسلم بالحاجة لأن تتوفر للوكالة موارد ملائمة للوفاء بولايتها في هذا المجال. ونحث أيضا جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على اتفاقات ضمانات شاملة وعلى البروتوكول الإضافي الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذهما، نحثها على أن تفعل ذلك. وأود أيضا أن أشير إلى أننا إذا أردنا أن نعزز أمننا، ينبغي لنا أن نعزز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

إن أسلحة الدمار الشامل الأخرى تمثل تهديدا مشووما. ونحن نشعر بالقلق لأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية تفتقر إلى السبل الفعالة لكفالة الامتثال، وأن جهودنا المتواصلة للتفاوض بشأن بروتوكول تحقيقا لهذه الغاية لم تؤت ثمارا حتى الآن. ونود في مؤتمر الاستعراض الذي سيستأنف في الشهر المقبل أن نؤكد مجددا أن الأسلحة البيولوجية بشعة، ونأمل في التوصل إلى خطة متضافرة وتعاونية وعملية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وما برح خطر آخر قديم - وهو خطر الأسلحة الكيميائية - يحيم علينا. ومنذ آخر اجتماع لنا، احتفلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالذكرى الخامسة لدخولها حيز النفاذ. وتحظى الاتفاقية الآن بدعم ١٤٦ دولة طرفا - وهو مجموع لافت للنظر - وما زالت هناك فرص جيدة لانضمام

المساءلة، وهي القاعدة التي تم على أساسها تمديد ولاية معاهدة عدم الانتشار بلا حدود، قبل سبع سنوات. وفي اجتماع اللجنة التحضيرية الذي انعقد هذا الربيع، شددنا على ضرورة الإبلاغ في خطة العمل ذات الخطوات الـ ١٣ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الاستعراض لسنة ٢٠٠٠. وتنشاور مع الدول الأطراف المهتمة وسنعالج هذا الموضوع في تحضيرات إضافية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥. وينبغي أن نذكر أن عدم الانتشار ونزع السلاح مسألتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا في صلب معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، رحبت كندا بمعاهدة موسكو التي من خلالها قام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بإنشاء شراكة أمنية جديدة جديدة بالترحيب الكبير، وبمباشرة حوار رفيع المستوى من خلال الفريق الاستشاري للأمن الاستراتيجي، واتفق البلدان على الحد من ترساناتهما النووية. ونلاحظ أن التقنين والتحقق، والشفافية وعدم القابلية تمثل أعلى المعايير التي يقيس المجتمع الدولي على أساسها مستوى التقدم في هذا المجال.

وإننا نلتزم أيضا بالحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ضروري لعدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء. وبالرغم من أن دولا رئيسية عديدة لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد تحقق تقدم يبعث على التشجيع. وقد انضمت أربع وتسعون دولة حتى الآن وتم وضع نظام رصد دولي يشير الإعجاب لمنع تجارب التفجيرات النووية واكتشافها. ونحث جميع الدول على كفالة استمرار التمويل لنظام الرصد ودعم العمل الحيوي الذي تضطلع به الأمانة التقنية المؤقتة. ونحث أيضا، بطبيعة الحال، كل الدول على توقيع المعاهدة ذاتها والتصديق عليها. وفي نفس الوقت، لا بد من استدامة الوقف الاختياري للتجارب.

وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد انضمت إليها حتى الآن ١٢٩ دولة، بما في ذلك معظم البلدان المتضررة من الألغام في العالم. ونريد أن تنضم جميع الدول، ونريد أن يستمر التركيز والعمل على تحقيق الأهداف الإنسانية الرئيسية للاتفاقية وهي إزالة الألغام، وتدمير المخزونات والتثقيف بشأن مخاطر الألغام ومساعدة الناجين.

ونحن عازمون أيضا على التعامل مع المخلفات الحربية المتفجرة الأخرى. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي، خطت الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة خطوة هامة إلى الأمام، وذلك بإدخال تعديل لتوسيع نطاق الاتفاقية كي تشمل أيضا الصراعات المسلحة داخل الدول وفيما بينها. ويسعدني القول إن كندا كانت الدولة الأولى التي وافقت رسميا على هذا التعديل. ونأمل أن تحذو حذونا الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى، وأن تُدخل الأحكام المعدلة حيز النفاذ مبكرا. ونحثها على الانضمام إلينا والى عديدين آخرين في وضع ولاية تفاوضية بشأن المخلفات الحربية المتفجرة في جلسة كانون الأول/ديسمبر هذا المعنية بالاتفاقية.

أخيرا فإنني أستعري الانتباه إلى التزام كندا المستمر بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن الخطر الكامن في أية فكرة لاندلاع حرب في الفضاء، و"مأساة المشاعات"، هو خطر هائل للغاية. فحزام الحطام الذي سينتج عن هذه الحرب سيحرم البشرية للأبد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الهائلة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وسوف نؤيد الاستخدامات السلمية للفضاء هنا وسنواصل في مؤتمر نزع السلاح الضغط من أجل التعامل مع عدم تسليحه.

ختاما، أود أن أشيد بإسهام المجتمع الدولي في مداولاتنا. فالمنظمات غير الحكومية تقوم بدور حيوي في البحث والتحليل وتقاسم المعلومات. وبدونها سيكون عملنا

المزيد من الدول في المستقبل القريب. ولكن ما يثير بعض الإحباط أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زالت تكافح من أجل الوفاء بولايتها الحيوية. وفي الشهر المقبل، يجب أن تضمن الدول الأطراف أن تحصل المنظمة على الموارد التي ما زالت تحتاج إليها للقيام بعملها، ولا سيما في مجال التحقق والتفتيش.

(تكلم بالانكليزية)

قبل سنة، سلمنا مجددا بمحاجتنا إلى تعددية أطراف تؤدي إلى نتائج وإلى موائيق بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار تضمن دوام الثقة. وذلك يعني الشفافية والتحقق. ويعني أيضا اتخاذ إجراءات فعالة لكفالة الامتثال. وإن العناوين الرئيسية هذه الأيام تتناول كلها ما نفعله للرد على الانتهاكات المفترضة. وإن الكثير مما يتعلق بمستقبل تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف في الميزان. وكلنا يعرف أن التقاعس عن العمل ليس خيارا. ولكننا نعرف أيضا أننا بحاجة للاختيار الصحيح. وإن كندا تؤثر العمل الجماعي من خلال الأمم المتحدة.

لقد تكلمت حتى الآن عن أسلحة الدمار الشامل. ولكن، في الواقع، ما برحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسبب في أغلبية حالات القتل، واحدة تلو الأخرى. ولوقوف المحازر، اجتمعت الدول في السنة الماضية لوضع خطط لإجراءات عملية من خلال الالتزام المتعدد الأطراف بدعم الجهود الوطنية والإقليمية. وتحمل كل دولة مسؤولية تنفيذ برنامج العمل وبالتالي حماية الملايين في شتى أنحاء العالم. وإن التنفيذ سيعتمد بشكل واضح أيضا على مواصلة التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي، وعلى الإرادة السياسية المتضافرة وعلى الموارد الحقيقية.

وإننا سنحتفل في غضون أسابيع قليلة بالذكرى الخامسة للتوقيع على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس

الولايات المتحدة وكل أرجاء العالم الذين أصابهم العنف المقترف قبل عام.

إن أمن واستقرار المجتمع الدولي يواجهان، على الصعيد العالمي والإقليمي معاً، تحديات من المخاطر التي يفرزها انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها. ولقد جلبت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية إحساساً أكبر بالحاجة الملحة إلى الجهود المشتركة من جميع الدول لمنع وقوع هذه الأسلحة ووسائل إيصالها في أيدي الجماعات الإرهابية.

ولقد تصدى الاتحاد الأوروبي بسرعة لتحدي الإرهاب الدولي. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمد المجلس الأوروبي غير العادي نتائج وخطة عمل لإعطاء الزخم اللازم لإجراءات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أطلق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي مبادرة محددة الهدف في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لمواجهة خطر الإرهاب. ولكي يضمني مجلس الوزراء على المبادرة مزيداً من المضمون والتوجيه، اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ قائمة من التدابير المموسة. وتحدد هذه القائمة أربعة مجالات للعمل هي: استعراض وتعزيز الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح ومراقبة التصدير؛ والتنفيذ الكامل لضوابط التصدير؛ والتعاون الدولي في مجال الحماية والمساعدة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو التهديد باستخدامها؛ وتعزيز الحوار السياسي مع البلدان الثالثة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وتبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي والأساس الرئيسي في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ويدعم الاتحاد الأوروبي بكل حماس الهدف المحدد في المعاهدة، وهو ملتزم

بالفعل مستحيلاً في يومنا وعصرنا هذا. وتشاور كندا بشكل تلقائي مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ونحن نرحب باهتمامها ودعمها النشط ونقدرهما.

إن المسؤولية التي نتقاسمها في اللجنة الأولى هذه هي مسؤولية هائلة. وكما أكدتم، سيدي الرئيس، أنتم ووكيل الأمين العام دانابالا، فإن مسؤوليتنا هي أن نحقق نتائج. ومسؤوليتنا هي أن نبني إطاراً شاملاً لأمن غير مقسم ومستدام، وأن نحمي مصداقية الاتفاقات المتعددة الأطراف وتعزيز قوتها الفعالة. فالأمر ليس مجرد أن نتشوق للأمن بل أن نخطط ونعمل على تحقيقه وجعله واقعاً.

السيد نيلسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإني واثق بأنكم ستفقدوننا في أعمال اللجنة بطريقة ممتازة، وأود أن أطمئنكم على دعم الاتحاد الأوروبي المخلص لكم في تنفيذ مسؤولياتكم الهامة.

ويشرفني التكلم هنا باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا ولتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا والنرويج البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لقد مر الآن أكثر من عام على الهجمات الإرهابية المروعة على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولقد سقط آلاف الأبرياء ضحايا للإرهاب ولقي كثيرون حتفهم في جهد إشاري وبطولي لإنقاذ أرواح الآخرين. وبأسف شديد نذكر ذلك اليوم المأساوي. إننا نتعاطف مع الأسر والأصدقاء الثكالي في

النفاز بأسرع ما يمكن. ويود الاتحاد إعادة التأكيد على أنه لا يدخر وسعا في سبيل التشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا وانضمام الجميع إليها. وإذ يأخذ الاتحاد هذا بعين الاعتبار، فإنه يعرب عن دعمه الكامل للإنشاء السريع لنظام التحقق وتشغيله. ولكي نضمن ألا يتراخى عزم المجتمع الدولي، يدعو الاتحاد جميع الدول التي لم توقع ولم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير وبلا شروط، وخاصة الدول المطلوبة مصادقتها كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

إن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية وشاملة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي يشكل مرحلة أساسية في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

يأسف الاتحاد الأوروبي لعدم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بموجب الولاية التي أقرت في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨. ونكرّر مناشدتنا أعضاء المؤتمر بذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف في أسرع وقت ممكن.

وقد قال الاتحاد الأوروبي إن ما يسمى اقتراح أموريم يشتمل على عناصر لاتفاق سريع إذا أظهر جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح روح الانفتاح والبراغماتية. وفي هذا الصدد يكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن وجهة نظره المتمثلة في أن هيئات المؤتمر الفرعية ينبغي أن تبدأ عملها دون تأخير، على أساس ولايات عملية وعامة بما يكفي لتكون موضوع اتفاق. فضلا عن ذلك، ينبغي أن يغطي هذا العمل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح أنهى الآن عامه الرابع على التوالي دون التوصل إلى توافق في الآراء حول

بالتنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللمقررات والقرار المعتمدة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأعمال الاجتماع التحضيري الأول للجنة، الذي عُقد في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ويدعو جميع الدول إلى إنجاح الاجتماعات التحضيرية التي تمهد للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وينبغي أن يكون العمل التحضيري عملية متوازنة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لكل جوانب تنفيذ المعاهدة ألا وهي: عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح، وكذلك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويرحب الاتحاد بإعلان توقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة لخفض ترسائيهما النووييتين الاستراتيجيتين. وفي هذا السياق، تبقى مبادئ عدم التراجع والشفافية ذات أهمية. فهذه المعاهدة خطوة للأمام وإسهام إيجابي في جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تعقبها مبادرات أخرى لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لتحقيق تفيد شامل بمعاهدة عدم الانتشار. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان كوبا مؤخرا عزمها على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية ويدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ولقد تم التأكيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أهمية وإلحاح الاستمرار في التوقيع والتصديق على عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية التمكين من دخولها حيز

الإضافية حيز النفاذ في وقت واحد، ونسعى إلى عمل ذلك في أسرع وقت ممكن.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يُذكر بقلقه لاستمرار وجود مرافق ومواد نووية لا تخضع لضمانات الوكالة في دول ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أو معاهدات معادلة لها. ويناشد الاتحاد جميع الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أن تضع جميع أنشطتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، على أساس ترتيبات ترميها دول المنطقة بحرية، يعزز السلم والأمن على صعيد إقليمي وعالمي. ونحن نرحب ونؤيد توقيع ومصادقة الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات المناطق الخالية من الأسلحة النووية ذات الصلة. ونحن نتطلع إلى دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ في وقت مبكر، ونرحب بالأبناء التي تفيده بأن دول آسيا الوسطى تعمل على وضع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها.

وفي نفس السياق، نكرر مناشدتنا لبلدان جنوب آسيا بذل كل جهد لمنع حدوث سباق تسلح في المنطقة. ونواصل حث الهند وباكستان على التعاون مع المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ونكرر دعوتنا لهما لتنفيذ التدابير المحددة التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، خاصة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والتوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أعلن كلا البلدين وفقاً لمؤقتنا للتجارب النووية واستعداداً للمشاركة في مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن ندعوها لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بنواياها المعلنة.

برنامج عمل. بيد أن الاتحاد الأوروبي يرحب بحقيقة أنه قُدمت أفكار جديدة وإبداعية لبرنامج عمل أثناء دورات المؤتمر هذا العام، بما فيها الجهود التي بذلها فريق مختلط وجهود أخرى بذلتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لوضع برنامج عمل. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تلقى هذه المبادرات اهتماماً بنسبة من جميع وفود المؤتمر في الشهر القادم، آمليين أن يمكننا هذا من بدء عمل موضوعي في المؤتمر من بداية الدورة الأولى لعام ٢٠٠٣.

فضلاً عن ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يُذكر بالفرقات التي أرفقها مع مذكرة متابعة عملية توسيع مؤتمر نزع السلاح، محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح وتحديد الأسلحة. إن متابعة هذه العملية مهمة جداً، لا سيما بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي الذين ليسوا أعضاء بعد في المؤتمر، وكذلك بالنسبة للبلدان المنتسبة إلى الاتحاد، التي طلبت الانضمام إلى المؤتمر.

إن نظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ركن أساسي من أركان النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ونحن نشرك الوكالة شواغلها وأسفها لأن ٤٨ دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. ونحن ندعو هذه الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة وأن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة بوصف ذلك مسألة ملحة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي البروتوكولات الإضافية جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة. ويعطي الاتحاد الأوروبي أولوية عليا لقيام جميع الدول المعنية بتنفيذ بروتوكول اختياري. ولذلك، فإننا نحث هذه الدول على إبرام وتنفيذ بروتوكول اختياري في أسرع وقت ممكن. وقد ألزمت جميع دول الاتحاد الأوروبي نفسها بأن تدخل بروتوكولاتها

ولا يزال من الأمور المقلقة جدا للاتحاد الأوروبي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد ثلاث سنوات ونصف من بدئها تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لم تتمكن من تأكيد امتثال العراق لالتزاماته بموجب هذه القرارات. ونلاحظ باهتمام أن وزير خارجية العراق، في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعلن قرار الحكومة العراقية السماح لمفتشي الأسلحة بالعودة إلى العراق. ويحث الاتحاد الأوروبي العراق بقوة على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذًا كاملاً وبدون أية شروط وبدون أي تأخير، وأن يتخذ إجراءات تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من تنفيذ ولايتهما في البلد.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق من الانتشار المتنامي للقذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة التدمير الشامل. ويرى الاتحاد أنه توجد حاجة ملحة لوضع قواعد وممارسات مقبولة على الصعيد العالمي لدعم عدم انتشار القذائف التسيارية. وستكون مدونة قواعد السلوك الدولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية، خطوة أولى مهمة نحو إدماج القذائف التسيارية في النظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح. وهذه المدونة تؤكد أيضاً على التزام الدول المشاركة فيها، بإعلان الأمم المتحدة الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع الدول الأخرى المشاركة في المدونة لزيادة تطويرها.

لقد كان الاتحاد الأوروبي منذ البداية من أنصار صياغة مدونة دولية في هذا المجال. وهو يدرك أن المدونة ليست المبادرة الوحيدة القائمة المتعلقة بالقذائف، ولم يقصد بها قط أن تكون كذلك. وسيرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة

وفي حين أننا نلاحظ باهتمام الالتزام الذي قطعه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على نفسها، في بيونغيانغ في ١٧ أيلول/سبتمبر، بالامتثال لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة في الميدان النووي، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ من جراء استمرار عدم تنفيذها تنفيذًا كاملاً اتفاق الضمانات الملزم الذي أبرمته مع الوكالة. ونحن نأسى لعدم إحراز تقدم ملموس على مدى السنة الماضية في مسائل التحقق الهامة. ويحث الاتحاد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على العمل مع الوكالة لتنفيذ إجراءات التحقق المحددة التي اقترحت في العام الماضي دون مزيد من التأخير، وتحقيق امتثال كامل لاتفاق الضمانات الذي أبرمته. ويكرر الاتحاد مناشدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التوقيع والمصادقة بدون أية شروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير. وأخيراً، يلاحظ الاتحاد باهتمام أيضاً نية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المعلنة الاستمرار في الوقف المؤقت لتجارب القذائف، ويعرب عن قلقه إزاء تصديرها القذائف وتكنولوجيا القذائف.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط ومؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ولا نزال نساند الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل ونظم إطلاقها يمكن التحقق منها بفعالية. إضافة إلى ذلك، ندعو جميع دول المنطقة، التي لم تبرم بعد اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة، إلى التفاوض مع الوكالة حول هذه الاتفاقات وإدخالها حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. ويعتقد الاتحاد أن انضمام جميع دول المنطقة إلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإلى معاهدة عدم الانتشار سيسهم إسهاماً ضرورياً ومهماً للغاية في السلم وفي الأمن الإقليمي والعالمي.

واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية تمثل صكاً أساسياً لمنع استخدام العوامل البيولوجية أو السمية كأسلحة. والحظر الكامل لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل أصبح يكتسب أهمية خاصة نظراً لاستخدامها الفعلي خلال السنة الماضية في أغراض إرهابية. والاتحاد الأوروبي يعطي أولوية قصوى لتعزيز الاتفاقية، والخروج بنتيجة ناجحة من المؤتمر الاستعراضي الخامس عندما يُستأنف في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد بحثت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسألة الامتثال لأحكام الاتفاقية على المستوى الوطني، وتدابير التنفيذ التشريعية والتنظيمية. وهي تؤيد الاقتراحات الرامية إلى تعزيز تلك التدابير. وتقدم الاتحاد باقتراحات بهذا المعنى، وكذلك اقتراحات بشأن بناء الثقة وبشأن التوضيحات والتحقيقات المتعلقة بعدم الامتثال، وذلك أثناء الجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن تلك الاقتراحات يمكن الاتفاق عليها عندما يُستأنف المؤتمر الاستعراضي، كعملية متابعة، من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. ويتشاور الاتحاد حالياً مع بعض الدول الأطراف بغية التوصل في المؤتمر الاستعراضي إلى توافق في الآراء حول هذا الموضوع، ويشجع الدول الأطراف الأخرى على الأخذ بنهج مماثل.

وكانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سبباً في إبراز أهمية وجود تدابير فعالة لمراقبة الصادرات. ويرى الاتحاد الأوروبي من الأساسي أن تضطلع جميع الدول المصدرة بمسؤولياتها، وتتخذ تدابير لضمان أن تخضع صادراتها من المواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة لنظام دقيق للإشراف والمراقبة. ووجود ضوابط للتصدير يكفل أن تكون هذه الصادرات مخصصة للأغراض السلمية، حسبما تتطلبه الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، بينما تيسر التعاون والتطور التكنولوجي.

مشاركة الأمم المتحدة في مسألة القذائف هذه. لذا، فإننا نرحب بالنتيجة التي خلص إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف بأنه "من الضروري مواصلة الجهود الدولية لمعالجة مسألة القذائف" (A/57/299، ص ٢٦). ومع ذلك، فمن المهم أيضاً التوصل، في هذا الصدد، إلى نتائج سريعة ذات طبيعة مضمونية بحق. ونعتقد أن مدونة قواعد السلوك الدولية هي أهم مبادرة محددة ومتطورة في هذا الميدان. والاتحاد الأوروبي يبحث جميع الدول على حضور المؤتمر الذي ستطلق فيه هذه المبادرة، والذي سينعقد في لاهاي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كما يبحث على الانضمام إلى المدونة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية صكاً فريداً في نوعه للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها، في إطار نظام دولي للتحقق. وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بجهود للنهوض بعالية الاتفاقية، بتشجيع انضمام الدول التي لم توقع أو تصدق عليها حتى الآن. كما يذكر الاتحاد الأوروبي بأهمية المادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية، اللتين تلزمان الدول المعنية بتدمير ١٠٠ في المائة من أسلحتها الكيميائية ومن منشآتها المنتجة للأسلحة الكيميائية، في موعد لا يتجاوز ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول الأطراف المعنية إلى بذل كل جهد ممكن لضمان الامتثال للحدود الزمنية المنصوص عليها. ونحن ندرك تماماً أن الاتحاد الروسي يعمل على تطبيق مشروع خطة منقحة لتأجيل تدمير أسلحته الكيميائية. وهو يشدد على أهمية ضمان تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجميع الدول الأعضاء بالمعلومات ذات الصلة التي تسمح باتخاذ مقررات بشأن هذه المواعيد النهائية الجديدة.

وبرنامج العمل المشترك الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل الإطار الشامل لسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا الميدان. وهذا البرنامج ينص على مجموعة من المبادئ والتدابير التي سيسعى وراءها الاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية ذات الصلة وفي السياق الإقليمي، كما أنه يتضمن أحكاما لتقديم المساعدة التقنية والمالية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢ تم توسيع نطاق تطبيقه ليشمل الذخائر. ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة دعمه، من خلال تقديم المعونة للدول المتضررة، بما يحقق جملة أهداف منها جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها. والمعلومات المتعلقة بتنفيذ برنامج الاتحاد الأوروبي للعمل المشترك يمكن الاطلاع عليها في التقرير السنوي الثاني الذي سيصدر عما قريب. ويتضمن التقرير استعراضا عاما لجهود الاتحاد ودوله الأعضاء، ويتضمن أيضا أفكارا عن أولويات الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم المساعدة في المستقبل.

والمسؤولية في مجال نقل الأسلحة ضرورة لا بد منها في التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة. ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة، والتي أقرها مجلس الاتحاد الأوروبي في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ترسي المعايير لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، وتنص على إجراءات تشاورية لتعزيز التقارب بين السياسات الوطنية لتصدير الأسلحة. وفي كل عام، ينشر الاتحاد الأوروبي تقريرا عن تطبيق الدول الأعضاء لأحكام المدونة. وسيتميز تقرير هذا العام بشفافية متزايدة تحققت من خلال بيانات إحصائية أفضل وأكثر شمولا وخلاصة الممارسات المتفق عليها المتصلة بالمدونة. ومن ضمن البنود التي يغطيها التقرير صادرات المعدات المخصصة للأغراض الإنسانية، ومراقبة أنشطة سمسرة السلاح، ومتطلبات شهادات المستعمل النهائي، ونقل وإنتاج البضائع العسكرية المرخص بها.

وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها مجموعة الموردين النوويين، ومجموعة استراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وترتيب واسنار - وجميع دول الاتحاد الأوروبي أعضاء فيها - لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، وبالنسبة لترتيب واسنار، لتعزيز الشفافية وتعظيم المسؤولية في مجال نقل الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وكذلك في وضع برنامج عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد، وفي المفاوضات الخاصة ببروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وفي اعتماد وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى التنفيذ السريع لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكان الاتحاد الأوروبي يأمل في أن يعتمد برنامج عمل أقوى في نقاط معينة. ولهذا، يلتزم الاتحاد بعملية متابعة فعالة وطموحة ومستمرة تتواصل من خلال مؤتمري عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥، حتى المؤتمر الاستعراضي التالي في عام ٢٠٠٦. وسيكون مؤتمر عام ٢٠٠٣ أول مناسبة لتقييم التقدم - أو عدم التقدم - في تنفيذ برنامج العمل. بيد أن هذا التقييم يجب أن يكون عملية دينامية يُفسح فيها المجال للتقدم باقتراحات لتعزيز وتطوير التدابير الواردة في برنامج العمل. واستغلال المؤتمرين اللذين سيعقدان كل سنتين والوقت الفاصل بينهما هو وحده الذي سيمكننا من الإعداد على النحو الواجب لمؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٠٦.

الاتفاقية تتيح درجة ما من المرونة، فإنه يجب علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق الأهداف في الأطر الزمنية التي حددتها الاتفاقية. ثم إن الامتثال للاتفاقية والأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام يقويان بعضهما بعضا. وفي هذا الصدد، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في إطار العمل الإنساني المتعلق بالألغام، بصفة عامة.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي تحركه في المقام الأول الشواغل الإنسانية، فإنه سيعطي الأولوية لتوجيه معونته صوب الدول الأطراف التي تضع مبادئ المعاهدة وأهدافها موضع التنفيذ. وفيما عدا بعض الاستثناءات الواردة في الاتفاقية، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الاتفاقية تخطر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، مهما كان إطار ذلك أو أسبابه. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام في الجهود الرامية إلى القضاء على الألغام المضادة للأفراد بتعهده بمبلغ إجمالي مقداره ٢٤٠ مليون يورو لدعم الأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩.

واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر صك هام. وأثناء المؤتمر الاستعراضي الثاني الذي عقد في العام الماضي، استطاعت الدول الأطراف أن تتفق على خطوات هامة عديدة. وأهم هذه الخطوات بالطبع كان توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية بحيث لا تشمل الصراعات المسلحة الدولية فحسب، بل الصراعات التي ليست لها صفة دولية أيضا. ويرحب الاتحاد ترحيبا كبيرا بهذا الإنجاز. ولذلك، نرى أن من الأهمية القصوى امتثال جميع الدول الأطراف في أقرب وقت ممكن للمادة ١ المعدلة.

وكان من بين المنجزات الأخرى، إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة قضايا

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية - والذي ستحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه - ليس فقط باعتباره تدبيرا عالميا من تدابير بناء الثقة لدعم الاستقرار والأمن، وإنما أيضا باعتباره تدبيرا يشجع الجهود الإقليمية التي تستهدف زيادة الشفافية. وستعزز قيمة هذا السجل من خلال المشاركة فيه على أوسع نطاق ممكن.

ويؤكد الاتحاد من جديد دعوته لجميع الدول لكي تقدم إلى السجل في الوقت المناسب بيانات عن وارداتها وصادراتها تشمل معلومات عن مقتنياتها ومشترياتها العسكرية عن طريق الإنتاج الوطني، وذلك لزيادة الشفافية وتعزيز قيمة السجل. ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضا دعمه لتوسيع السجل وبسط نطاقه في أقرب وقت ممكن وإلضفاء الصبغة العالمية عليه.

إن تصديق ما يقرب من ١٣٠ دولة على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد وانضمام تلك الدول إليها لا يدع مجالاً للشك في أنه قد جرى وضع معيار دولي لا يمكن تجاهله بعد الآن. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما صارما بتعزيز القضاء على الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم، وسيواصل الدعوة إلى التطبيق الفوري للاتفاقية على الصعيد العالمي. ويحث الاتحاد الأوروبي الأطراف التي لم توقع الاتفاقية على الانضمام إليها دون إبطاء، ومن بين هذه الأطراف هناك عدد من أكبر البلدان وأكثرها سكانا في العالم لا تزال تحتفظ بمخزون ضخم من الألغام المضادة للأفراد. وفضلا عن ذلك، يطالب الاتحاد الأوروبي الأطراف من غير الدول أيضا بالامتثال لمبادئ الاتفاقية وبالانصياع لها.

وقد نصت الاتفاقية على حدود زمنية صارمة لتدمير المخزون ولتطهير المناطق التي توجد بها الألغام. ورغم أن

بما يتفق ومهمة المنظمة، وهي توطيد السلام والأمن من خلال التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن تتكرم بأن تحدد بياناتها بعشر دقائق، كما اتفق عليه، لكي تتمكن اللجنة من الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين في القائمة.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أؤيد اقتراحكم بأن نحدد بيانانا بعشر دقائق. وأعدكم أن أتكملم لمدة تقل عن عشر دقائق.

أود أولاً أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم، وأن أتقدم بهذه التهاني إلى أعضاء المكتب.

قبل عام بدأت هذه اللجنة أعمالها في وقت كنا لا نزال نترنح بسبب الهجمات الإرهابية التي هزت نيويورك والعالم. وأثبتت هذه الهجمات أن العالم يواجه تهديداً جديداً للأمن الدولي، ألا وهو الصراع اللامتماثل.

ويسفر الصراع اللامتماثل عن مفاهيم دفاع عقيمة ترسي الأمن على أساس نظم ضخمة ومكلفة للأسلحة النووية والتقليدية - نظم لا تردع الإرهاب بأي شكل. فلا تفلح في هذا السياق حاملات الطائرات ولا القذائف التسيارية ولا الدبابات ولا الجيوش الضخمة. إن آثارها تصبح أضعف بالنسبة للبلدان الفقيرة، حيث يمكن أن يؤدي العزل الاجتماعي والإحساس بفقد كرامة الفرد إلى التخريب، بل وربما إلى الإرهاب.

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية على سبيل المثال، فقد تلاشت عملياً إمكانية نشوب حرب بين دول أمريكا اللاتينية. وأتساءل إن كان في استطاعتنا أن نحول قواتنا المسلحة إلى قوات أصغر وأفضل أداء بحيث تعمل على التصدي للتهديدات الجديدة للأمن، مثل الصراع اللامتماثل والتخريب الداخلي والاتجار بالمخدرات والكوارث الطبيعية

”آثار المخلفات الحربية المتفجرة“ و”الألغام بخلاف الألغام المضادة للأفراد“ و”خيارات لتعزيز الامتثال لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر“.

وقد سبقت صياغة عدد من الاقتراحات والأفكار خلال اجتماعات الفريق في هذا العام. ويجب دراسة هذه الأفكار في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر القادم.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق بصفة خاصة إزاء المشاكل الخطيرة الناجمة عن آثار المخلفات الحربية المتفجرة والعواقب الإنسانية والاجتماعية الناجمة عن وجود ذخائر غير منفجرة. ولهذا يرغب الاتحاد الأوروبي بشدة في أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بآثار المخلفات الحربية المتفجرة من البدء في وقت قريب في التفاوض حول إبرام صك ملزم قانوناً.

وفضلاً عن ذلك، لا يزال الاتحاد قلقاً بشأن المشاكل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الاستخدام الطائش للألغام المضادة للمركبات، فضلاً عن استخدام أنماط حساسة من الألغام المضادة للمركبات، التي ينبغي النظر في اتخاذ التدابير الواجبة بشأنها بغية تخفيض الأخطار التي قد تشكلها تلك الأنماط من الأسلحة على المدنيين. ويدعم الاتحاد الأوروبي وضع صك ملزم قانوناً ينبغي أن يتضمن أحكاماً بشأن الكشف عن الألغام المضادة للمركبات الموثقة عن بُعد.

ويحث الاتحاد الأوروبي الدول على ألا تتراخى في بذل جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا بد من مواصلة الجهود المتعددة الأطراف، بل ويجب تعزيزها. والاتحاد الأوروبي واثق من أن دورة اللجنة الأولى هذه ستسهم في تحقيق هذا الهدف

ولقد لقيت هذه المبادرة دعماً في منتديات إقليمية ودون إقليمية مختلفة، مثلما تم من خلال قرار اعتمده منظمة الدول الأمريكية، وفي الإعلان الوزاري لحركة عدم الانحياز في ديربان، وفي البيانات الأخيرة لرؤساء الدول والحكومات لمجموعة ريو في سانتياغو وسان خوسيه، في كوستاريكا.

وتعكس هذه البيانات الأخيرة الدعم الذي لقيه اقتراح تخفيض الإنفاق العسكري بشكل تدريجي وفعال، مما يسمح باستخدام الأموال التي يتم توفيرها في مكافحة الفقر. وكان ثمة دعوة إلى توسيع نطاق هذا الإنجاز على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وستلي بيرو تلك الدعوة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذا الاقتراح إلى حقيقة واقعة.

وأما المبادرة الرابعة فتتمثل في التفاوض على إنشاء منطقة تحظر فيها القذائف عبر أمريكا اللاتينية، بهدف تعزيز الأمن في المنطقة. وهذا الاقتراح لا يشمل القذائف جو - جو فحسب، بل والقذائف الطويلة المدى والقذائف المتوسطة المدى أيضاً. ومرة أخرى. فإن الهدف من ذلك هو تعزيز الأمن في المنطقة برمتها.

وسيعقد اجتماع مخصص للخبراء في ليما قريباً. ونأمل أن تحضره جميع بلدان المنطقة لتحليل هذا الاقتراح ونطاقه.

أخيراً، فإن اقتراحنا الخامس هو الذي يتعلق بمواصلة تعزيز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وتحويله إلى مركز تنسيق لكل هذه المبادرات على مستوى المنطقة. وتحقيقاً لذلك، نأمل أن توفر المنظمة للمركز الإقليمي مزيداً من الموارد.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن بلدي يعتبر أن هذه اللجنة تؤدي دوراً مناسبا لإجراء الحوار

التي يزداد تواترها في منطقتنا من العالم، وأن نعد قواتنا المسلحة للاضطلاع بالأعمال المدنية والاجتماعية، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولكل هذه الأسباب، تقوم بيرو بدور ريادي في النهوض بعدد من المبادرات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي تستهدف تخفيض الإنفاق العسكري لصالح الأغراض التي ذكرتها. ومن أولى المبادرات التي اقترحها بلدي إنشاء منطقة سلام الأنديز. ففي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، اعتمدت بوليفيا وإكوادور وكولومبيا وبيرو وفنزويلا التزام ليما الذي ينشئ ميثاق منطقة الأنديز للسلام والأمن، ويلزم هذه البلدان الخمسة بالعمل معا للحد من الإنفاق العسكري ومراقبته.

وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام، تتطلب وضع سياسة أمنية مشتركة لمنطقة الأنديز تشمل الحد من الإنفاق العسكري للدفاع الخارجي، ووضع قيود فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، واتخاذ تدابير لزيادة الشفافية.

ويتمثل اقتراحنا الثاني في إنشاء منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية، حيث تم الاتفاق على ذلك في ٢٧ تموز/يوليه من هذا العام من جانب رؤساء الـ ١٢ بلداً في شبه قارة أمريكا الجنوبية. ونأمل أن تبني الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين هذه على أساس تلك المبادرة وأن تحظى المبادرة بالاعتراف والتعاون من جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بغية تحقيق أهداف نزع السلاح والأمن والتنمية التي تتوخاها.

أما ثالث اقتراحاتنا فيتعلق بتخفيض الإنفاق العسكري. فقد طرحنا هذه المسألة على أصدقائنا في المنطقة، بهدف إعادة توجيه الموارد بحيث يتم تحريرها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية، وبذلك يمكن زيادة الميزانيات المخصصة للصحة والتعليم، في المقام الأول.

لا يذكر. ومن المهم ألا نركن إلى الرضا عن النفس لمجرد أن الحرب الباردة قد انتهت، فالتهديد بوقوع حرب نووية بين الدول المسلحة نوويا في عالمنا المعاصر لم يتبدد. بل إن مخاطر نشوب صراع مسلح يشمل أسلحة نووية ربما تزايدت في بعض الحالات، في سياق المذاهب الأمنية البازغة. وبالتالي، لا بد أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن كي يبقى يقظا ويمضي قدما نحو تحقيق الهدف النهائي، هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل المروعة هذه.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عُقد أول اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويود وفدي أن يهنئ السفير هنديريك سالاندر سفير السويد على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال ذلك الاجتماع. وعُقد الاجتماع بعد صياغة إحدى الدول النووية لاستعراض جديد للوضع النووي، يوسع دور الأسلحة النووية إلى ما يتجاوز مهمتها الضرورية للردع، وتترتب عليه آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين. وهذا الاستعراض للوضع النووي ينظر إليه كثيرون بصفته رفضا واضحا للخطوات الـ ١٣ التي اتفقت عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعرب ماليزيا عن خيبة أملها وجزعها بشدة إزاء هذه التطورات وتحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة على ألا تنكث التعهدات التي قطعتها على نفسها منذ سنتين، لأن ذلك من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة لقابلية المعاهدة للبقاء ولعملية نزع الأسلحة عموما.

ويُعرب وفدي عن أمله في أن تُبذل جهود جادة للوفاء بتلك التعهدات، فيما نبدأ في الإعداد للجنة التحضيرية التالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جنيف، والمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥. وفي ظل المناخ السياسي الراهن المتقلب، يتحتم علينا أن نكافح من أجل

والنقاش بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، تؤكد مرة أخرى التزام بيرو بالتعاون الكامل في أعمال اللجنة هذا العام.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشارك

المتكلمين السابقين الإعراب عن التهئة لكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأهنئ أيضا أعضاء هيئة مكتبكم على انتخابهم. وإنني على ثقة من أنكم بفضل خبرتكم ومعرفتكم الواسعتين، سيمكنكم قيادة مداورات هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة. ونرحب ترحيبا حارا بممثلي سويسرا وتيمور - ليشتي في مداوراتنا.

ويعرب وفدي أيضا عن التقدير لسلفكم، السفير أندريه إردوس، ممثل هنغاريا، على الطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وسيدلي ممثل ميانمار في وقت لاحق ببيان باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وإذ يؤيد وفدي ذلك البيان تأييدا كاملا، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات الموجزة بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لماليزيا.

إن وفدي ينظر مع القلق إلى قلة التقدم الحقيقي المحرز في مجال نزع السلاح النووي خلال العام الماضي. وقد أصبحت الحالة أكثر مدعاة للقلق بفعل تغير المناخ الدولي، في ظل استمرار تدهور العملية المتعددة الأطراف خلال نفس الفترة. إن هذا التطور السلبي في الأوضاع الأمنية الدولية قد اعترف به الأمين العام نفسه، إذ لاحظ في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة أن ما تحقق من تعاون في مجال نزع السلاح خلال العام المنصرم كان ضئيلا. فلا تزال عشرات الآلاف من الأسلحة النووية مكدسة في ترسانات الدول النووية، في حين أن التقدم المحرز في المفاوضات بشأن نزع السلاح يكاد

وإسرائيل والهند بقوة على إعادة بحث مواقفها والمساهمة في تحقيق الطابع العالمي للمعاهدة في وقت مبكر.

وتشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء الردود الإيجابية المستمرة من جانب الدول للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها. ويحدوني الأمل في أن يؤدي هذا الاتجاه الإيجابي إلى توطيد قواعد مكافحة انتشار الأسلحة النووية وزيادة تطويرها. وتحت ماليزيا بقوة الـ ١٣ بلدا المتبقية على الاستجابة لنداء الأمين العام للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها، عملا بالمادة الرابعة عشرة، كي يتسنى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

وفيما تُعرب ماليزيا عن امتنانها للعضوية في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نشعر بخيبة الأمل وبالإحباط إزاء استمرار جمود الوضع في المؤتمر. ومن شأن استمرار هذا الجمود أن يُفوض بقدر أكبر ما تبقى من مصداقية لمؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بتزع السلاح. ونحت بقوة رئيس مؤتمر نزع السلاح والمنسقين الثلاثة الخاصين المعيّنين لبذل قصارى الجهود لإنهاء هذا الجمود والمضي قدما في المفاوضات. وفي السياق الحالي، فإن ثمة حاجة إلى إظهار الإيمان المتجدد بعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، كما يمثلها مؤتمر نزع السلاح، ببذل جهد يتسم بقدر أكبر من العزم للبدء في معالجة القضايا الحرجة المدرجة في جدول أعماله.

وفي السنة الماضية شهدنا تحديا خطيرا لصلاحية وحدوى دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وحتى الآن ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يفيق تماما من الصدمة التي انتابته على إثر انتهاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من تلك المعاهدة. ولم تتمكن معاهدة

بقاء المعاهدة. ولا يمكن ضمان ذلك إلا من خلال تحقيق نتائج ملموسة لعملية الاستعراض القائمة على أساس تنفيذ الدول الأطراف لجميع التزاماتها بموجب المعاهدة. ومن شأن أي انحراف عن تلك الالتزامات أن يؤدي إلى مزيد من تقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبغية ضمان استمرار بقاء المعاهدة وعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، يتعين على الدول الأطراف في المعاهدة والحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ موقفا يتسم بقدر أكبر من التعاون. وينبغي أن يزيد استعداد تلك الدول للإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها تنفيذا لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وتقع المسؤولية عن استمرار بقاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبنجاحها على تلك الدول، وليس على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي طالما نفذت ما عليها من مسؤوليات في هذه العملية.

لقد قُبلت اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بصفقتها حجر الزاوية لنظام عالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن مما يؤسف له أن طابعها العالمي ما زال صعب الإدراك. وما زلنا نعتقد في الأهمية الحاسمة لعلمية المعاهدة. ولذلك، تُرحب ماليزيا ترحيبا حارا بإعلان كوبا الانضمام إلى المعاهدة والمصادقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو. وهذا القرار الهام الذي اتخذته كوبا، بالرغم من الاتجاهات السلبية المعاصرة في ميدان نزع السلاح، يعكس التوجه الإيجابي والبناء لحكومة كوبا بشأن قضية نزع السلاح النووي. وهو تأكيد واضح لدولة غير طرف في المعاهدة على اعتقادها في جدوى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهمية نظام عدم الانتشار. ويحدوني أمل كبير في أن يؤدي قرار كوبا وإجرائها النهائي بالانضمام إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تشجيع الدول الثلاث المتبقية غير الأطراف في المعاهدة وهي باكستان

الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ونأمل بإخلاص في أن تفي تلك الدول بالتزامات كل منها بموجب برنامج العمل. ويعتقد وفدي بأنه يتعين النظر إلى قضية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من منظور شامل للحد من الأسلحة ونزع السلاح وبناء السلام في فترات ما بعد الصراعات، ومنع الصراعات، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ويعرب وفدي عن رغبته في التأكيد من جديد على التزامه القوي بأغراض ومقاصد اتفاقية أوتاوا. ولقد استكملت ماليزيا تدمير مخزونها القليلة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبذلك تكون قد نفذت على جناح السرعة التزامها بموجب المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا. ونحن ملتزمون أيضا بتحقيق الحظر العالمي الحقيقي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وما زلنا نأمل، كما أننا ما زلنا نتوقع، دفعة سياسية أقوى من أجل القبول العالمي لتلك المعاهدة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بنجاح اختتام الاجتماع الرابع للدول الأطراف الذي عُقد مؤخرا في جنيف.

وترى ماليزيا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد جزءا لا يتجزأ من السعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وبعد أن عملت ماليزيا بلا كلل مع الشركاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وفقا للمعاهدة، فإنها تتطلع إلى مواصلة المشاورات المباشرة فيما بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، بهدف تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى بروتوكول المعاهدة. ويُعلق وفدي أيضا أهمية كبرى على تعزيز هذه المناطق ويؤيد بقوة إنشاءها في أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما في غرب آسيا والشرق الأوسط،

موسكو، التي وقعتها الولايات المتحدة وروسيا عقب إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، من أن تحل محل تلك المعاهدة، وذلك بالرغم من اعتبارها خطوة نحو الحد من وزع الأسلحة النووية الاستراتيجية، إلا أنها لم تعالج قضية لا معكوسية نزع السلاح النووي والتحقق منه. ويرى وفدي أن إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ستترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للتقدم في المستقبل في مجال تحديد الأسلحة وجهود عدم انتشار الأسلحة، وبالنسبة لمستقبل الأمن الدولي حتما.

وقد شعرنا بالجزع أيضا في السنة الماضية إزاء تعليق المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكانت تلك نكسة أخرى مخيبة للآمال في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف في السنوات القليلة الماضية. ويجدوننا الأمل في أن تمكن فترة التهدئة الدول الأطراف في الاتفاقية من مواصلة أعمالها الهامة التي تنشأ التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان ختامي لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ويرحب وفدي بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول. وبفضل ظهور تكنولوجيات جديدة ومعقدة إلى حد كبير في صناعة الأسلحة التقليدية، أصبح الخطر الذي تمثله الأسلحة التقليدية أكثر حدة. ومما يؤسف له إلى حد كبير ملاحظة أنه قد استخدمت في عدد من الصراعات المسلحة في العالم النامي، بما في ذلك في أفريقيا، أسلحة تقليدية معقدة ومكلفة إلى حد كبير وذلك بالرغم من الفقر المدقع في تلك البلدان. وإن اعتماد برنامج للعمل في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يعد خطوة مهمة نحو تحقيق هدف منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

وأخيراً، يود وفد بلادي أن يشيد إشادة بالغة بإدارة شؤون نزع السلاح تحت القيادة القديرة والفعالة لوكيل الأمين العام جايناثا دانابالا. نشكره على بيانه الحافل بالأفكار الذي ألقاه صباح اليوم وعلى العمل الهام الذي تضطلع به هذه الإدارة في النهوض بمجدول أعمال نزع السلاح للأمم المتحدة. ونؤيد أيضاً بقوة النداء الذي وجهه الأمين العام لكي نكرس أنفسنا من جديد للتهج المتعددة الأطراف لترع السلاح. وعلى الرغم من النكسات الأخيرة والحالية في عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف - بل وبسببها في واقع الأمر - ينبغي أن يظل البحث المتعدد الأطراف من أجل اتخاذ تدابير حقيقية لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية متصدراً جدول الأعمال العالمي لترع السلاح. وإدارة شؤون نزع السلاح دور هام تضطلع به في ذلك الجهد. ونحن على ثقة من أن تلك الإدارة ستواصل، تحت قيادة السيد دانابالا، الاضطلاع بدور داعم وحفاز في خدمة الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وفي الختام، تحث ماليزيا المجتمع الدولي على أن يؤيد ويرد بشكل إيجابي على نداء الأمين العام الذي وجهه في مؤتمر قمة الألفية من أجل عقد مؤتمر دولي للنظر في كل جوانب قضية الأسلحة النووية. والواقع أن عقد هذا المؤتمر سيكون وقته مناسباً للغاية في ظل هذه الخلفية والاتجاهات السلبية الحالية السائدة في البيئة الأمنية العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، أناشد الوفود أن تحدد بياناتها بعشر دقائق ليس فقط من أجل السماح للمتكلمين المدرجين على القائمة بإلقاء بياناتهم، وإنما أيضاً لتمكين هذه الجلسة من اختتام مداولاتها بحلول الساعة الواحدة من بعد الظهر.

السيدة بانكهيرست (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي،

حسبما يطالب بذلك القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وتأكد ذلك من جديد في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضية.

إن إنشاء مثل تلك المنطقة في هذا الإقليم أمر وثيق الصلة بشكل خاص في سياق المناخ السياسي والأمني المتفجر السائد حالياً هناك. ونشجع بقوة إنشاء مثل هذه المنطقة في جنوب آسيا في ضوء الحالة المحفوفة بالمخاطر هناك، التي حددها الأمين العام نفسه في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة بوصفها واحدة من "أربعة تهديدات حالية للسلم في العالم" (A/57/PV.2).

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته بلدان وسط آسيا، التي وافق فريق خبراءها على نص معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتهم دون الإقليمية، وهذا هو ما أبرزه وكيل الأمين العام قبل لحظات قليلة.

ولا تزال الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تمثل معلماً هاماً في الحملة العالمية من أجل نزع السلاح النووي. ونأسف لاستمرار تجاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الفتوى الهامة من محكمة العدل الدولية. وستواصل ماليزيا والبلدان المماثلة لها في التفكير توخي اتخاذ إجراءات متابعة لفتوى المحكمة المشار إليها في الدورة الحالية للجمعية العامة وفي دوراتها المقبلة. ونأمل أن يظل مشروع القرار ذو الصلة يحظى بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء في هذه المنظمة كما حدث في السنوات السابقة. ونحن على ثقة من أن هذه المبادرة ستسهم في إبقاء التركيز على نزع السلاح النووي وعلى الهدف النهائي القابل للتحقيق الذي يتوخى القضاء على الأسلحة النووية في المستقبل المنظور.

وأن تنضم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن.

ومثلما بيّن سفير أيرلندا، فإن الخطة الجديدة لهذا الائتلاف ستقترح مشروع قرارين هذا العام. مشروع القرار الأول عنوانه "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". وهو يحدد الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية؛ وهو لا يتيح فقط فرصة للدول كيما تدلل على التزامها بالقضاء على الأسلحة النووية، بل إنه يوفر أيضا فرصة لإظهار أهمية وفائدة عمل اللجنة الأولى. كما أنه يقدم عرضا شاملا للتقدم المحرز حتى الآن في مفاوضات نزع السلاح النووي، ويضع خطة للعمل في المستقبل. وقد حظيت معظم عناصر هذه الخطة بالتأييد من ١٨٧ دولة في عام ٢٠٠٠.

ومن الخطوات الهامة في برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وأملنا أن يمثل مشروع القرار الثاني المقدم من سفير أيرلندا باسم ائتلاف البرنامج الجديد السالف ذكره الخطوة الأولى صوب معالجة هذه القضية الهامة. وتشكل الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى في بعض الحالات تهديدا أكبر من التهديد الذي تشكله الأسلحة الاستراتيجية نظرا لوجود مخاطرة حقيقية تتمثل في إمكانية إطلاق أسلحة نووية تكتيكية دون قصد أو أثناء حالة الارتباك الناجمة عن الحرب التي لا يتاح فيها وقت للاتصال بين الأطراف المتناحرة. وهذا يعني أن هناك قلقا أيضا حول أمن الأسلحة النووية التكتيكية.

إن الخطوة الأولى والحاسمة في برنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار

على توليكم رئاسة اللجنة. ويمكنكم التعويل على تعاون نيوزيلندا الكامل معكم في هذه الدورة التي نأمل أن تكون دورة مثمرة.

لقد أظهرت الهجمات الإرهابية التي وقعت في العام الماضي على هذه المدينة وبلدها، المضيفين لنا، مدى هشاشة الأمن الدولي. وتمثل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والتهديدات بإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل تذكرا لنا - نحن الحاضرين هنا في اللجنة الأولى - بأنه لا مجال لنا للتواكل واللامبالاة في عملنا.

لقد سعت نيوزيلندا باستمرار إلى دفع جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار قدما إلى الأمام. والآن نرى أنه لا ينبغي للدول أن تتراجع عن مبادرتها المتعددة الأطراف في هذا الوقت المتسم بحالة عدم يقين متزايدة. وينبغي لنا بالأحرى أن نعيد تنشيط جهودنا. وكما قال وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا السيد فيل غوف أثناء المناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة هذا العام "من الضروري أن نحدد التزامنا بالتعددية بوصفها أفضل سبيل لعلاج المشاكل العالمية" (A/57/PV.7). وهذا يعني بعبارة أخرى أن المشاكل الجماعية تتطلب حولا جماعية.

ويشكل السعي إلى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية حجر الزاوية في سياسة نيوزيلندا لترع السلاح. وما فتئنا نواصل العمل مع شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد للقيام بعمل جوهري وحقيقي يستند إلى الخطوات الـ ١٣ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، نرحب بالأبناء المتعلقة بنية كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ونحث البلدان القليلة التي ما زالت خارج هذه المعاهدة على أن تحذو حذو كوبا

ومن المسائل التي تثير قلقا بالغاً لنيوزيلندا الصعوبات التي تواجه الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المقرر أن يعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

لقد ظلت الدول تتفاوض لسنوات من أجل وضع وتنفيذ آلية امتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتحدث تطورات سريعة في العلم والتقنية اللذين يغذيان الأمن البيولوجي والإرهاب البيولوجي. ولكن بينما لا تزال الأمم المتحدة تواصل الكفاح للتعرف على الأسلحة البيولوجية التي يجري تطويرها في دولة واحدة - وقد شهدنا استخدام الأسلحة البيولوجية في دولة أخرى - لم نستطع استكمال المفاوضات من أجل وضع نظام للتحقق والامتثال.

وقد شكل عام ٢٠٠٢ تحدياً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد كانت عملية تغيير قيادة الأمانة الفنية أمراً صعباً لنا جميعاً، ولكننا على ثقة بأن المدير العام الجديد، روجيليو بفيرتر الأرجنتيني، يمتلك المهارات اللازمة لدفع المنظمة إلى الأمام. وقد بدأ بداية جيدة.

ومن المتوقع أن يفرض العام القادم تحديات أيضاً. ويجب أن تغتنم الدول الأعضاء الفرصة التي سيقدمها مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل إعطاء أثر ملموس لتصميمنا، من أجل صالح البشرية جمعاء، على أن نقضي تماماً على احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا هو بكل تأكيد العمل المنوط بنا، ويجب ألا نخدع أنفسنا بأنه قد تم.

ومن دواعي الإحباط الكبير لنيوزيلندا أن يفشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل. ومما يؤسف له أسفاً كبيراً السماح بأن يحتفظ بالمؤتمر رهينة للروابط بين القضايا. وفي وقت فتحت منظمات دولية أخرى أبوابها لمشاركة المنظمات غير الحكومية والأوسع نطاق

المتمثلة في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر ما زالت أمراً بعيد المنال. وتمثل هذه المعاهدة إسهاماً هاماً صوب التخفيض المنهجي في أعداد الأسلحة النووية وفي منع انتشارها، وذلك بتخليص العالم من التفجيرات المتصلة بتجارب الأسلحة النووية. ويهدد الفشل حتى الآن في تنفيذ هذه الخطوة الأساسية صوب عدم الانتشار ونزع السلاح بتقويض مصداقية المفاوضات في مجال نزع السلاح.

وفي عام ١٩٨٧ أعلنت نيوزيلندا أنها أصبحت هي ومياها الإقليمية منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك بإقرارها القانون الخاص بجعل نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبتزاع السلاح وتحديد الأسلحة. وهناك مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم من بينها منطقة جنوب المحيط الهادئ. ونؤيد مبادرة البرازيل الخاصة بالانضمام إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي للكرة الأرضية لجعل نصف الكرة الأرضية الجنوبي خالياً من الأسلحة النووية. إن هذه المبادرة ليست بأي حال محاولة للمساس بالحقوق التي تتمتع بها كل الدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولكنها تمثل عملاً إيجابياً للصالح العام.

وقبل عام واحد فقط، اتفق المجتمع الدولي هنا في هذه المدينة على برنامج عمل للتعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه. وقد أيدت نيوزيلندا برنامج العمل هذا، ونحن ما زلنا متمسكين بقوة بالتزامنا بالتصدي لتدفق هذه الأسلحة في كل أنحاء العالم. وتعد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من وسائل القتل الفوري، وهي تشكل تحديات إنسانية وإيمائية واجتماعية خطيرة. وتؤيد نيوزيلندا تنفيذ الأحكام المبينة في برنامج العمل المشار إليه، ونحن نعمل مع شركائنا في المنطقة لبلوغ هذه الغاية.

السيد القسوس (الأردن) (تكلم بالانكليزية): بادي ذي بدء، أود أن أتقدم لكم سيد الرئيس بالتهنئة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة وأن أتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بالمهمة التي أنيطت بكم. ونحن على ثقة تامة بقدرتكم على الوفاء بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لهنغاريا على جهوده المميزة بصفته رئيسا للجنة الأولى أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

لقد تسببت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة منذ عام في قدر هائل من المآسي والدمار. وتلك الأعمال، باستهدافها المدنيين الأبرياء والهياكل المدنية، لم تشكل تحديا لشعورنا بالأمن فحسب، بل أيضا أثارَت سخط ضمايرنا. وتلك الأعمال تجعل عمل الأمم المتحدة من أجل السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار والأمن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي أن تؤدي بنا إلى تجديد التزامنا بمجموعة الاتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

تجتمع اللجنة الأولى هذا العام بعد أن حققت إنجازات ملحوظة وأيضاً بعد أن واجهت تحديات كبيرة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. فعلى جانب من جانبي كشف الحساب نجد تصديق ٨٢ دولة طرفاً على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ وأيضاً العمل المتواصل للفريق المخصص المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية بهدف وضع نظام للتحقق والامتنال للاتفاقية؛ وتوقيع ١٦٥ دولة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأودعت منها ١٤٦ دولة وثائق التصديق؛ وتصديق ٩٣ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الجانب الآخر من كشف الحساب، ما زلنا نشهد مقاومة الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك

من العضوية، نجد أن المؤتمر لا يتكيف مع الواقع ومع تطلعات المجتمع المدني.

وفي تناقض تام مع مؤتمر نزع السلاح، جاءت اتفاقية أوتاوا لتحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد. ولا تزال نيوزيلندا تؤيد بشدة اتفاقية أوتاوا. إن الروح التعاونية والبناءة التي جمعت بين الدول الأطراف ومنظمات غير حكومية للعمل صوب القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد تثليج الصدور وتوضح أنه حينما تصمم الدول، يمكن إحراز التقدم. ونيوزيلندا، بالتعاون مع أستراليا، تواصل العمل مع بلدان جُزر المحيط الهادئ من أجل التعميم الكامل للاتفاقية في جنوب المحيط الهادئ. ولا تستخدم الألغام المضادة للأفراد في جنوب المحيط الهادئ. ولذلك، فنحن لدينا بعض الترتيبات الإدارية للقيام بها.

وبينما نشعر بالرضا الكامل عن عملنا الذي تم في مجال الألغام المضادة للأفراد، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به فيما يتعلق بالمتخلفات المتفجرة عن الحروب. وكثيراً ما تكون هذه الأشياء خطراً مباشراً على حياة الأشخاص وأجسادهم وعائقاً عن إيصال المساعدة الإنسانية، وزراعة الأراضي الصالحة للزراعة، وإعادة بناء المجتمعات المحلية التي دمرتها الحروب. وفي سياق الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة، تؤيد نيوزيلندا بشدة عمل فريق الخبراء الحكوميين في جنيف.

وأخيراً، تؤيد نيوزيلندا بقوة فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتقريف بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وقد عيّن الأمين العام السيدة كات ديوس، نائبة رئيس مكتب السلام الدولي، في منصب خبيرة نيوزيلندا في الفريق. ونحن على قناعة بأن نشر المعلومات بشأن نزع السلاح وزيادة الوعي به بصورة عامة أمران لا غنى عنهما من أجل ضمان أن توجه الأجيال القادمة العالم بعيداً عن الصراع وصوب السلام.

وبعد مفاوضات متوترة وصعبة، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء رغم اختلاف وجهات النظر والمصالح، فاعتمدت برنامج عمل شاملا ننادي بتنفيذه الكامل فوراً وبأسرع وقت ممكن.

وما فتئ الأردن ملتزماً على الدوام بقضية السلم والأمن الدوليين. وعبر السنين، نادينا بتسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، تسوية يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وقد أدركنا، مثلما أدرك آخرون أكثر من داخل وخارج المنطقة، أنه من أجل تحقيق سلام دائم، يتعين اتخاذ خطوات إيجابية صوب بناء الثقة بين الأطراف. وإضافة إلى هذه الخطوات، يجب إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

انضم الأردن إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتواو المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، ووقع على بروتوكول إضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية خاص بالضمانات. والأردن، بقيامه بهذا، أكمل انضمامه إلى كل الصكوك الدولية القاضية بعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الجمعية العامة دعت، من خلال العقدين الماضيين، كل الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدولة الوحيدة في المنطقة ذات القدرات المتعلقة بالأسلحة النووية، إلى أن تقوم بذلك دون تأخير، وأن تضع كل منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكل الدول في الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، أعضاء الآن في معاهدة عدم الانتشار.

منذ ١٩٧٤ والجمعية العامة تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك

قدرات أسلحة نووية كبيرة، لإسرائيل، للانضمام لمعاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها وتسهيلاتهما الذرية تحت الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أيضاً المقاومة المتواصلة من البلدان الحائزة على أسلحة نووية لكيلا تفي بالتزاماتها في الامتثال بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار عن طريق متابعة المفاوضات بنية حسنة فيما يتعلق باتخاذ تدابير فعالة تتعلق بترع الأسلحة النووية. إن الافتقار إلى اتفاق كامل بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية يشكل نكسة أخرى للتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ عدم وجود نوايا حقيقية لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المخصصة لترع السلاح. وأخيراً، هناك الفشل حتى الآن في اتخاذ خطوات عملية صوب توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لكي يشمل الحيازات والمشتريات العسكرية من الإنتاج الوطني وأيضاً المخزونات من أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة النووية.

إن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأثرياء والفقراء تزيد من حدة اللانصاف. وحتما سيواصل الوضع الراهن تأجيج الصراعات في عدة مناطق. والأسلحة الصغيرة هي الأسلحة المفضلة للمقاتلين اليوم نظراً لسهولة استخدامها وتوافرها. وما فتئت الكميات اللانهائية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعروضة في مناطق التوتر الشديد تشعل جذوة حروب أهلية عديدة وتتسبب في موت الضحايا الذين هم في الغالب من المدنيين. ولذلك، حقق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه نجاحاً مهماً في تموز/يوليه عام ٢٠٠١. وقد جذب المؤتمر انتباهها واسع النطاق، حيث كانت وسائل الإعلام العالمية تنشر بصورة مكثفة عن التكلفة والمذابح الناجمة عن تلك الأسلحة. وقد اشتركت في ذلك بعمق ويابداع مجموعات المجتمع المدني عبر أنحاء العالم.

البالغ عددها ٤٤ دولة التي يلزم تصديقها لبدء سريان المعاهدة.

كما نجد من المشجع المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقية غير تمييزية قابلة للتطبيق على نطاق عالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع أسلحة نووية. وفي مناسبات عديدة، أكد الأردن من جديد أهمية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كخطوة هامة نحو تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، على حد سواء. ومن ناحية أخرى، نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح فشل في الاتفاق على برنامج عمله خلال السنوات الست الأخيرة، فضلا عن فشله في بدء مفاوضات بناءة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك في جملة أمور أخرى.

لا يزال الأردن مؤيدا قويا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونحن نعتبر السجل آلية لا غنى عنها لتحقيق الشفافية في التسلح تؤدي إلى بناء الثقة، وبخاصة في المناطق المعرضة للصراعات مثل الشرق الأوسط. ومع ذلك، نعتقد أن السجل لن يكون فعالا إلا إذا وسع نطاقه ليشمل الحيازات والمشتريات العسكرية من الإنتاج الوطني، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية على وجه خاص. ولذلك، نأسف لأن فريق الخبراء الحكوميين فشل في التعاون مع تلك المشكلة.

كما بينت من قبل، صدق الأردن على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. وتلك خطوة كانت إعادة تأكيد لالتزامنا بالمساعدة على القضاء على أكثر الأسلحة إفراطا في الضرر وعلى هذا السلاح غير الإنساني/العشوائي الأثر، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للأطفال وسائر المدنيين الأبرياء، وصاحبة الجلالة الملكة نور، بصفتها راعية لشبكة الناجين من الألغام الأرضية تقود وتساهم في الحملة العالمية لتخليص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

الوقت، وذلك القرار يكتسب، باعتماده بتوافق الآراء، قوة دفع متزايدة.

علاوة على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ٢٠٠٠، في الفقرة ٥ من قراره المتعلق بالشرق الأوسط إلى كل الدول في المنطقة

”أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف“. (NPT/CONF.1995/L.8)

وأكد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ من جديد أهمية ذلك القرار.

وطلبت الفقرة ٦ من نفس القرار إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمديد التعاون، وأن تبذل قصارى جهودها من أجل كفاءة تنفيذ ذلك الهدف. وللأسف، بعد سبع سنوات منذ انعقاد المؤتمر التاريخي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وأكثر من سنتين منذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، لا يظهر أي دليل على نتيجة لهذا الجهد في المنطقة.

بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نرى من المشجع أن ١٦٥ دولة وقّعت حتى الآن على المعاهدة، وأن ٩٣ دولة صدقت عليها، و ٣١ دولة أودعت صكوك التصديق. ونحن ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى التي دعت كل البلدان التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة حتى الآن إلى أن تفعل هذا، وعلى وجه الخصوص الدول

العداية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وعندما ينفذ الإطار المتفق عليه بين البلدين.

والعنصر الجوهرى الوارد فى الإطار المتفق عليه بين البلدين، الذى أبرم يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، هو توريد الولايات المتحدة مفاعلات ماء خفيف مقابل تجميد أنشطتنا النووية. وحتى الآن، أوفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها بنسبة ١٠٠ فى المائة فيما يتعلق بالإطار المتفق عليه. ومع ذلك، لم تبدأ الولايات المتحدة ذلك الأساسات الخرسانية إلا منذ برهة وجيزة، ومن ثم لم تف بهدف استكمال بناء مفاعل الماء الخفيف بحلول عام ٢٠٠٣، كما وعدت فى سياق الإطار المتفق عليه.

ونظرا لأن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة عدائية، ولا تقوم على الثقة، ينبغى تنفيذ التزامات الجانبين فى سياق الإطار المتفق عليه، على أساس مبدأ الإجراء المتزامن. وندعو الولايات المتحدة للتخلى عن سياستها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ الإطار المتفق عليه وفقا لما تعهدت به.

وأتعشم أن ترى اللجنة الأولى جميع المسائل الأخرى ذات الصلة فى هذا السياق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المندوبون الأجلاء، بممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحق الرد، تكون اللجنة قد استمعت للمتكلم الأخير فى جلسة هذا الصباح. وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن استرعى انتباه اللجنة إلى أنه بموجب برنامج العمل والجدول الزمني للجنة، ستقفل قائمة المتكلمين فى المناقشة العامة بشأن بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولى اليوم، الاثنين ٣٠ أيلول/سبتمبر فى الساعة ١٨/٠٠. وأدعو الوفود التى ترغب فى المشاركة فى المناقشة العامة إلى التكرم بإدراج أسمائها فى قائمة المتكلمين

وأخيرا، دعوني أشرك الأعضاء فى قول لصاحب الجلالة الملك حسين ملك الأردن الراحل: "الانتصارات الحقيقية هى تلك التى تحمي الحياة الإنسانية، وليست تلك التى تنجم عن تدميرها أو تخرج من رمادها".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أننا نقرب من نهاية جلستنا صباح اليوم، سوف تستمع اللجنة إلى المتكلمين الباقين وهما جمهورية كوريا وقطر، صباح الغد. غير أنى أود قبل رفع هذه الجلسة أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذى يرغب فى ممارسة حقه فى الرد.

السيد آن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى بعض البيانات المتعلقة بتنفيذ اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يرى وفد بلدي من الضروري أن يؤكد من جديد موقفه بشكل عام. إننا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نطالب بقوة بأن نبذل كل الجهود لتزع السلاح النووي ولل قضاء على التهديدات النووية. وتلك الجهود تنبع من الحقيقة المادية التى نواجهها على شبه الجزيرة الكورية. إننا مع الإزالة التامة لكل الأسلحة النووية، ومع انسحاب القوات الأجنبية من شبه الجزيرة.

فيما يتعلق بضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نحن بحاجة إلى معرفة جوهر المسألة النووية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن ما يسمى بالمسألة النووية انبثق عن نية و غرض تدمير نظامنا وحق بلدنا، فى ضوء خلفية المناخ السياسى الدولى السائد فى أوائل التسعينات. والحقيقة، أنه نتاج سياسة الولايات المتحدة المعادية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومسألة تنفيذ اتفاق الضمانات ستحل تلقائيا عندما تسوى العلاقات

بأسرع ما يمكن، حتى نستخدم تسهيلات المؤتمرات المتاحة للجنة استخداما كاملا وبناء.

وينبغي أيضا ملاحظة أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات، كما اتفق في الجلسة التنظيمية، تحدد في الساعة ١٨/٠٠ يوم الخميس ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأعتزم، بتعاونكم، أن أتقيد بدقة بهذا الموعد النهائي، كما في السنوات السابقة. وفي هذا السياق، أود أن أدعوكم للتكرم بتقديم مشاريع قراراتكم ومقرراتكم في أقرب وقت ممكن، خاصة مشاريع القرارات والمقررات التقليدية، ومشاريع القرارات التي قد تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.